شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-6399
9 772822 639003

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

مجلة سياسة دولية

المجلد: 3 العدد: 12
مايو-يونيو 2023

أثر الإتفاق السعودي-الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط
خالد هاشم

هل ينهي التقارب السعودي الإيراني الحرب في اليمن
مراد سحلول

بُعد الطاقة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أوكتاي تانرسفر

ديناميات جديدة في الشرق الأوسط

موقف الولايات المتحدة من المبادرة الأممية الجديدة لحل الأزمة الليبية
عبد النور تومي

معضلة مكافحة الإرهاب في فرنسا والسويد ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية
إسماعيل نعمان تلجي

الاتفاق السعودي-الإيراني: كل أطرافه كانوا بحاجة إليه!
واثق السعدون

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقد لكم العدد الثاني عشر من المجلد الثالث لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري أيار/ مايو و حزيران/ يونيو2023، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "ديناميات جديدة في الشرق الأوسط"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، نظراً للتطورات المهمة التي حدثت في منطقتنا خلال الأسابيع الماضية، ومن أهمها إتفاق تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران الذي تم توقيعه برعاية الصين وضمانتها، فضلاً عن الأحداث المهمة التي تترقبها المنطقة، مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا، التي ستجري في منتصف أيار/ مايو المقبل. ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: "تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران: هل هي معادلة إقليمية جديدة؟"، "الاتفاق السعودي- الإيراني: كل أطرافه كانوا بحاجة إليه!"، "أثر الإتفاق السعودي- الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط"، "هل ينهي التقارب السعودي الإيراني الحرب في اليمن"، "معضلة مكافحة الإرهاب في فرنسا والسويد ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية"، "بُعد الطاقة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، "سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الشرق الأوسط"، "سياسة حزب الحركة القومية التركي تجاه الشرق الأوسط: من الماضي حتى اليوم"، "سياسة حزب "الجيد" التركي İYİ Parti تجاه الشرق الأوسط"، "نهج حزب الشعب الجمهوري التركي تجاه الشرق الأوسط: من العزلة إلى البدائل الجديدة"، "الانتخابات التركية المقبلة والديناميات الجديدة في المنطقة"، "موقف الولايات المتحدة من المبادرة الأممية الجديدة لحل الأزمة الليبية"، "تركمان كركوك وهواجس عودة التهديدات من جديد".

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ | **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi | **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü | **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال

Editörler | **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci | أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Editör Asistanı | **سكرتير التحرير**
Talha Özmen | طلحة أوزمان

Danışma Kurulu | **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye | أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye | أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak | أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye | أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir | أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye | أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan | أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye | أ. د. موسى يلدز، تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar | د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu | **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal | أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon | د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım | **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz | مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi | **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) | مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara | حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 | هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock | **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 3, **Sayı:** 12, Mayıs-Haziran 2023 | **المجلد:** 3، **العدد:** 12، مايو-يونيو 2023
Yaygın Süreli Yayın | مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi | مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2023 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2023 أورسام

مجلة سياسة دولية

شؤون الشرق الأوسط

المحتويات

المجلد: 3 العدد: 12 مايو-يونيو 2023

ملف العدد

08 **الاتفاق السعودي-الإيراني: كل أطرافه كانوا بحاجة إليه!** / واثق السعدون

12 **أثر الإتفاق السعودي- الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط** / خالد هاشم

الأمن الدولي

20 **معضلة مكافحة الإرهاب في فرنسا والسويد ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية** / إسماعيل نعمان تلجي

سياسات الطاقة

24 **بُعد الطاقة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** / أوكتاي تانرسفر

تركيا

30 **سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الشرق الأوسط** / كمال إينات

34 **سياسة حزب الحركة القومية التركي تجاه الشرق الأوسط: من الماضي حتى اليوم** / زحل كاراكوش دورا

38 **سياسة حزب "الجيد" التركي İYİ Parti تجاه الشرق الأوسط** / تامر خاشقجي

42 **نهج حزب الشعب الجمهوري التركي تجاه الشرق الأوسط: من العزلة إلى البدائل الجديدة** / مروة زورلو

46 **الانتخابات التركية المقبلة والديناميات الجديدة في المنطقة** / زيد عبد الوهاب الأعظمي

شؤون تركمانية

54 **تركمان كركوك وهواجس عودة التهديدات من جديد** / سلجوق باجالان

اليمن

هل ينهي التقارب السعودي الإيراني الحرب في اليمن

مراد سحلول

16

ملف العدد

تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران: هل هي معادلة إقليمية جديدة؟

إسماعيل ساري

04

ليبيا

موقف الولايات المتحدة من المبادرة الأممية الجديدة لحل الأزمة الليبية

عبد النور تومي

50

24

20

08

42

30

ISSN 2822-6399
9 772822 639003
www.orsam.org.tr /orsamorgtr

تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران: هل هي معادلة إقليمية جديدة؟

إسماعيل ساري

على الرغم من أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض لا يبدو أنه سيؤدي إلى تغيير كبير فيما يتعلق بأمن الخليج، إلا أنه قد يخفض التوترات على المدى القصير في مناطق أخرى من التنافس/ الصراع في المنطقة، لاسيما في اليمن ولبنان.

توصلت إيران والمملكة العربية السعودية يوم الجمعة 10 مارس/ آذار 2023 في بكين إلى اتفاق بوساطة صينية، من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح السفارتين بعد سبع سنوات من التوتر. جدير بالذكر أن العلاقة بين طهران والرياض توترت بشكل كبير مطلع العام 2016، جراء إعدام 47 شخصا بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر في السعودية، وعلى إثر ذلك قام المتظاهرون الإيرانيون بإضرام النيران في مبنى السفارة السعودية في طهران ومبنى القنصلية في مدينة مشهد. وأدت هذه الأحداث إلى الانقطاع

الكامل للعلاقات الدبلوماسية التي كانت متوترة بالفعل بسبب الأزمة في اليمن. على الرغم من أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض لا يبدو أنه سيؤدي إلى تغيير كبير فيما يتعلق بأمن الخليج، إلا أنه قد يخفض التوترات على المدى القصير في مناطق أخرى من التنافس/ الصراع في المنطقة، لاسيما في اليمن ولبنان. ولكن يمكن القول إن من الضروري النظر إلى العلاقات بين إيران والسعودية بعين الحذر لأسباب جيوسياسية حاسمة، إضافة إلى المشاكل الطائفية والسياسية العميقة. لذلك، سيكون من المبالغة اعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة على أنه نهاية حقبة أو بداية حقبة جديدة في العلاقات الإيرانية السعودية.

جاء قرار إيران والسعودية بإعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات نتيجة لمرحلة طويلة وصامتة بدأت باجتماع مسؤولي المخابرات في البلدين في يناير/ كانون الثاني 2021 واستمرت بمحادثات مباشرة في بغداد في أبريل/ نيسان 2021 بوساطة عراقية وعُمانية. وكان هناك أربع قضايا مطروحة على الطاولة خلال هذه المحادثات: الحرب الأهلية في اليمن, والأزمة اللبنانية, والاتفاق النووي الإيراني, وأمن المياه في الخليج العربي. إلّا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة يعكس في الغالب رغبة السعودية في تهدئة التوترات مع إيران. لأن الإخفاق في تمديد وقف إطلاق النار في اليمن الذي انتهى في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، أدى إلى تصاعد حدة الصراعات في أجزاء كثيرة من البلاد. كما أن هناك اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية والحوثيين، لاسيما في مدينتي الضالع وتعز. ويمكن القول إن تهديدات الحوثيين بمهاجمة منشآت النفط السعودية والإماراتية في حال عدم تلبية مطالبهم، دفعت السعودية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية في الفترة الأخيرة من أجل وقف إطلاق النار. وإضافة إلى ذلك، أشارت صحيفة وول ستريت The Wall Street Journal الأمريكية، إلى أن حالة التوتر بين السعودية والإمارات تفاقمت في اليمن في الأشهر الأخيرة. جدير بالذكر أن السعودية منزعجة من الاتفاقية

الأمنية الموقعة بين الإمارات والحكومة اليمنية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والتي أقرّت تدخل القوات العسكرية الإماراتية في البلاد، وسمحت بتدريب القوات اليمنية في الإمارات، ومن شأنها أن تساهم في تعميق التعاون الاستخباراتي بين الإمارات واليمن. ونشرت السعودية قوات سودانية من التحالف العسكري العربي في مناطق قريبة من العمليات العسكرية الإماراتية. لذلك يمكن القول إن أولوية السعودية هي حل مشكلة اليمن.

إن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للرياض هو تقليل اعتماد اقتصاد البلاد على النفط وتنويع مجالات الاقتصاد. حيث تهدف خطة رؤية السعودية 2030 إلى تنويع الاقتصاد المعتمد على النفط من خلال الاهتمام بمجالات السياحة والاستثمارات الأجنبية, ما يجعل البلاد مركزا تجاريا وثقافيا عالميا. وفي الوقت الذي يعتبر فيه تخفيف التوترات الإقليمية من أهم المحاور في هذه الرؤية, إلا أنه ينبع أيضا من الرغبة في خفض اعتماد السعودية على الولايات المتحدة. ولتحقيق ذلك الهدف, ترى الرياض أن من الأمور الأمنية التي تحمل أهمية قصوى هي ضمان عدم توقف استخراج النفط وتصديره وبيعه, والعمل على رسم صورة للبلاد على أنها مكان آمن للاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل. ولذلك يبدو أن من السهل تقويض كليهما من قبل إيران أو الحوثيين المدعومين من إيران. وتلعب السياسات التي يتبعها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان دورا مهما في زيادة هذه المخاطر. مع أنه كان هناك تنبؤ ولو بشكل نسبي للسياسة الخارجية للسعودية لعشرات السنوات. ولكن غيّر محمد بن سلمان هذه القدرة على التنبؤ بالتدخل في الحرب الأهلية اليمنية في عام 2015, وفرض حصار على قطر المجاورة في عام 2017، وإجبار رئيس الوزراء اللبناني على الاستقالة تحت التهديد. لكنه أظهر في الآونة الأخيرة نهجا أكثر براغماتية وتطبيعا مع قطر وتركيا، في الوقت الذي كثف فيه محادثات السلام في اليمن. إلّا أن هذه الخطوات التي اتخذها محمد بن سلمان جاءت بعد المشاكل التي شهدها مع الولايات المتحدة في فترة ما بعد دونالد ترامب.

من جانب آخر، جاء اتفاق يوم الجمعة في وقت تصاعدت فيه التوترات الإيرانية مع إسرائيل والولايات المتحدة. حيث قوبل موضوع تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة تصل إلى 83.7 في المئة بقلق وانزعاج من جانب إسرائيل والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، جاء هذا الاتفاق في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تجريان مناورات عسكرية مشتركة، وكان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن يجري زيارة إلى إسرائيل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يزور واشنطن قبل جولته الأوروبية وينسق عن كثب بشأن الردود المحتملة على برنامج إيران النووي المستمر. وفي الوقت الذي رحبت فيه واشنطن بتخفيف التوترات بين إيران والسعودية، فإن إسرائيل غاضبة من هذا التطور لأنها تعتبر الاتفاق مع السعودية خطوة محسوبة للحد من تهديد العمل العسكري ضد إيران. وفي حين أن هناك أنباء تفيد بأن السعودية تعرض على واشنطن شروطا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن طهران ترى في اتفاقها مع الرياض فرصة لمنع التقارب المتزايد والتطبيع المحتمل بين السعودية وإسرائيل. ويمكن القول إن من المرجح أن تواصل السعودية تعاونها الأمني والاستخباراتي مع إسرائيل من الآن فصاعدا، إلّا أن الرياض لن تميل إلى السماح بعمل عسكري إسرائيلي و/ أو أمريكي ضد إيران.

لن يكون من المستغرب إذا كان الإعلان القادم من بكين يتعلق باتفاق نووي تتوسط فيه الصين. كما أن من النقاط المهمة الأخرى التي يجب الوقوف عندها فيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والسعودية يوم الجمعة، هي وساطة الصين وتوقيع الاتفاقية في بكين. لأن هذا يعتبر انتصارا دبلوماسيا للصين التي تتوسط في المحادثات بين هذين الخصمين الإقليميين، ولكنها في الوقت نفسه تمثل أيضا تحديا جيوسياسيا للولايات المتحدة.

ماذا يعني الاتفاق بالنسبة للولايات المتحدة؟

أظهرت الاتفاقية الإيرانية السعودية التي تزامنت مع بدء الولاية الثالثة للرئيس الصيني شي جين بينغ، بكل بوضوح أن المقاربات التي تقول إن بكين ترغب فقط في إقامة علاقات اقتصادية في الشرق الأوسط ولا تسعى إلى أي نفوذ سياسي، هي مقاربات خاطئة. لأن الصين تعمل على زيادة نفوذها السياسي الإقليمي

بشكل منتظم على مدى عشرين عاما. وبالتأكيد لن يكون من المبالغة القول إن الهدف التالي للصين في المنطقة هو الوجود العسكري. حيث أثار دور الوساطة الذي لعبته بكين قلق صقور السياسة الخارجية في واشنطن. ويرى رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات مارك دوبويتز أن إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية الذي كان نتيجة للوساطة الصينية، يعتبر "خسارة، خسارة، خسارة" للمصالح الأمريكية. كما تقول تريتا بارسي نائبة رئيس معهد كوينسي في الولايات المتحدة، إنه على الرغم من أن الكثيرين في واشنطن يرون أن دور الصين كوسيط في الشرق الأوسط يمثل تهديدا، إلّا أن الولايات المتحدة أيضا تفضل رؤية شرق أوسط مستقر لا يخنق الإيرانيون والسعوديون فيه بعضهم بعضا. أمّا البيت الأبيض فهو يرفض فكرة أن الصين تملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي قال "نحن ندعم كل أنواع الجهود الرامية للحد من التوترات في المنطقة".

هناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهي أن الفرضية المطروحة منذ فترة طويلة بأن الصين لا تسعى لتقريب ضفتي الخليج (إيران والسعودية) وأن في نهاية المطاف سيتعين على بكين أن تتصرف مثل الدول الأخرى وتختار حليفا من بين طهران والرياض، فرضية خاطئة وليست في محلها. وهذا يدل على أن دبلوماسية الشراكة الاستراتيجية التي تولي أهمية لمصالحها وتركز على تحسين العلاقات الثنائية بدلا من التوازن ضد طرف ثالث، دبلوماسية ناجحة. حيث نجحت بكين في إنشاء رأس مال دبلوماسي بطريقة لا تستطيع القوى غير الإقليمية الأخرى القيام به، وتمكنت من تكثيف علاقاتها مع ضفتي الخليج. وهذا الوضع ربما يلعب دورا في النظر إلى بكين على أنها مركز دبلوماسي بديل لواشنطن في الشرق الأوسط. وسيكون من المقلق بالنسبة للولايات المتحدة، ازدياد نفوذ الصين من خلال إظهار قدرتها على الاستفادة من العلاقات البناءة مع طرفي أو أطراف نزاعات الشرق الأوسط. هذه التطورات هي أيضا بمثابة تحذير لإدارة واشنطن.

ماذا يعني الاتفاق بالنسبة لإسرائيل؟

تسبب الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والسعودية في دهشة وقلق في إسرائيل التي لا تربطها علاقات رسمية بالبلدين. لكن في الوقت الذي يرى فيه القادة الإسرائيليون إيران على أنها عدو وتهديد وجودي، فإنهم يعتبرون السعودية شريكا محتملا. وإضافة إلى ذلك، هناك اعتقاد بأن مفهوم التهديد والمخاوف المشتركة تجاه طهران يمكن أن تساعد إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع الرياض. وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والسعودية سيعمل على خفض التوتر بين البلدين، إلّا أنه من غير المحتمل أن تتخلى السعودية على المدى القصير عن رؤية إيران كعدو لها. لذلك، فإن الأرضية لمزيد من التعاون بين السعودية وإسرائيل ما زالت قائمة. وربما يكون هناك تعاون وثيق بين السعودية وإسرائيل، لا سيما في القضايا العسكرية والأمن السيبراني. وتشير بعض المصادر، إلى أن السعودية وضعت شرطا لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حيث تضغط الرياض على الولايات المتحدة من أجل رفع القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة ومساعدتها في إنشاء برنامج نووي مدني. لكن لا يوجد حتى الآن أي مؤشرات حول أن إدارة واشنطن تنظر بشكل إيجابي إلى مطالب الرياض. لأن السعودية ترغب في التحرك بشكل أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وتحسين علاقاتها مع القوى العظمى مثل الصين وروسيا والهند، كما تريد أيضا أن تلعب دورا رائدا في الشرق الأوسط الذي أصبح أكثر ديناميكية. لذلك، يجب القول إن المعيار الأمريكي سيكون حاسما في مستقبل العلاقات الإسرائيلية السعودية.

وفي النتيجة؛ يجب النظر إلى الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والسعودية بعين الحذر والترقب، ومن السابق لأوانه إجراء تقييمات نهائية بشأنه. لكن في الوقت نفسه يمكن القول ضمن هذا الإطار الاستراتيجي، إن إعادة العلاقات بين إيران والسعودية سيقلل من التوترات بين البلدين على المدى القصير، وسيكون له تأثيرات بناءة على محادثات وقف إطلاق النار في اليمن. ومن المؤكد أن أحد الرابحين من هذه التطورات هي الصين من خلال دورها الوسيط.■

إسماعيل ساري: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة، حالياً عضو هيئة تدريس في جامعة أنقرة حاجي بيرم ولي، وخبير دراسات الخليج في مركز أورسام.

الاتفاق السعودي- الإيراني: كل أطرافه كانوا بحاجة إليه!

واثق السعدون

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا قطعت السعودية شوطاً في تبني سياسة إستقلالية القرار بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والغربية، سواء في شؤون الطاقة أو في الشؤون الإقليمية والدولية، بالتزامن مع خطوات باتجاه تحسين علاقاتها مع الصين وروسيا، وهذا النهج يحتم على السعودية تصميم إستراتيجية أمنها القومي دون الاعتماد على الدعم الأمريكي-الغربي.

شهدت العاصمة الصينية بكين في العاشر من شهر آذار/ مارس 2023، توقيع اتفاقية لإستئناف وتطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، برعاية الصين. وقع هذه الاتفاقية عن الجانب السعودي مساعد بن محمد العيبان مستشار الأمن الوطني، وعن إيران الأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي. تضمن نص البيان الثلاثي (السعودي، الايراني، الصيني) الذي صدر بعد توقيع ذلك الاتفاق

البنود الآتية: الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران، والاتفاق على أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لاحقاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما، وتأكيد البلدين على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بين السعودية وإيران، الموقعة في 2001/4/17, والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب, الموقعة بين البلدين في 1998/5/27، وأعربت كل من الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي. بعدها في السادس من نيسان/ أبريل وقّع وزيرا خارجية السعودية وإيران في العاصمة الصينية بكين بيانًا مشتركًا بشأن تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه البلدان قبل نحو شهر.

اختلفت القراءات والتقييمات حول حيثيات هذا الاتفاق ومدلولاته، بين تصويره على أنه نصر لإيران، أو هزيمة لها، وبين اعتباره نصراً للسعودية، أو تراجعاً عن مواقفها الحازمة تجاه إيران، وبين من صور هذا الاتفاق بأنه نصراً للصين، وتراجعاً لمكانة الولايات المتحدة وتأثيرها في شؤون الشرق الأوسط. ولكن القراءة الواقعية لهذا الاتفاق، تنبؤنا بأن جميع أطرافه (بما فيهم الصين) كانوا بحاجة إليه.

الأهداف المتوخاة من هذا الاتفاق

لا يخفى على أحد بأن إيران تختنق اقتصادياً يوماً بعد يوم بسبب العقوبات، والعوائد الاقتصادية التي كانت تجنيها إيران من خلال اختراق أذرعها في العراق للاقتصاد العراقي وللنظام المصرفي في هذا البلد، بدأت تشح وتنضب، بسبب نظام المراقبة الصارم الذي فرضته الولايات المتحدة مؤخراً على عمليات البنك المركزي العراقي، وعزلة إيران الإقليمية والدولية تزداد بسبب سياساتها

وتدخلاتها في شؤون المنطقة، والاحتقان الداخلي وتذمر الشعب الإيراني من السلطة وصل إلى مناسيب خطيرة، كل هذه العوامل تجمعت مع تهديدات أمريكية-إسرائيلية (لا نعرف مدى جديتها ومصداقيتها) باستهداف إيران عسكرياً على خلفية التطورات الأخيرة في ملفها النووي، و إيران تخشى أن يكون بعض خصومها من الدول العربية جزءاً من عمل عسكري واسع يستهدفها. لذلك، كان على إيران أن تبحث عن مخرجاً إقليمياً لتنفيس هذه الضغوطات الخارجية والداخلية، وعليها أن تبدأ من بوابة المنطقة الكبرى، والمفتاح الرئيس لعلاقات المنطقة، المملكة العربية السعودية.

منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا قطعت السعودية شوطاً في تبني سياسة إستقلالية القرار بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والغربية، سواء في شؤون الطاقة أو في الشؤون الإقليمية والدولية، بالتزامن مع خطوات باتجاه تحسين علاقاتها مع الصين وروسيا، وهذا النهج يحتم على السعودية تصميم إستراتيجية أمنها القومي دون الاعتماد على الدعم الأمريكي-الغربي. والخطر الأكبر المباشر على الأمن القومي السعودي هي أذرع إيران في الجنوب (الحوثيين)، وأذرع إيران في الشمال (الميليشيات العراقية)، والخطر الأكبر غير المباشر على أمن السعودية هي إيران نفسها، وتهديداتها المستمرة لأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي. وفق هذه المعطيات، كان من المنطقي أن تستثمر السعودية فرصة اندفاع الصين نحوها، لتجربة ماذا

تستطيع الصين أن تقدم للسعودية لحل معضلة أمنها القومي، بوصف الصين تتمتع بعلاقات متينة ومؤثرة مع إيران، وأنها (أي الصين) تطرح مقاربات لتحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تقول عنها بأنها أفضل من المقاربات الأمريكية-الغربية التي أثبتت فشلها وأسهمت في إعمام الفوضى في المنطقة. فضلاً عن أن السعودية تريد بهذا الاتفاق أن تنأى بنفسها عن تداعيات أي استهداف محتمل لإيران من الولايات المتحدة وإسرائيل.

بالنسبة للصين، هي تطمح لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وهي عبرت عن هذا الطموح بشكل جلي في القمة العربية-الصينية التي عقدت في السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2022, والصين تعلم جيداً بأن منطقة الشرق الأوسط هي منصة التتويج لأي قوة صاعدة تعتزم التنافس على الزعامة العالمية, وأن الإنخراط في جهود حل أزمات الشرق الأوسط ومشاكله هو اختبار مهم لقدرة أي دولة كبرى على التأثير في السياسة

الدولية والاقليمية. وفي نفس السياق، الصين تدرك جيداً بأن المملكة العربية السعودية هي "الدولة المفتاح" لمنطقة الشرق الأوسط، سياسياً واقتصادياً، بل وحتى اجتماعياً بحسبان احتضانها لمقدسات المسلمين، وبنفس الوقت الصين لا تريد أن تخسر عوائد تحالفها مع إيران، أو بالأحرى لا تريد استفزاز إيران التي تسيطر من خلال أذرعها على 4 بلدان عربية "حاكمة" جيوإستراتيجياً (العراق، سوريا، اليمن، لبنان). لذلك وجدت الصين في فكرة رعاية الاتفاق السعودي-الايراني فرصة مهمة لتعزيز الدور والنفوذ الصيني في الشرق الأوسط.

على العموم هنالك قول مأثور مجهول المصدر مفاده: في الحروب لا يوجد منتصر فالكل يخسرون، وفي السلام لا يوجد منهزم فالكل يربحون.

اختبار مصداقية الاتفاق

أن اختبار مصداقية الاتفاق السعودي- الإيراني هو أصعب من توقيعه وإبرامه، لأنه يتمثل في درجة استعداد إيران للمساهمة إيجابياً في حلحلة الأزمات اليمنية والسورية، وربما حتى اللبنانية، وأي استشراف واقعي لمسار حل هذه الأزمات وفقاً لتفاهمات الاتفاق السعودي-الإيراني، ووفقاً لطبيعة السياسة الإيرانية، يخبرنا بأن إيران لن تتنازل عن كل أوراقها في هذه الملفات، وانما أقصى ما يمكنها تقديمه هو حلول تحفظ ماء وجه مفاوضيها من العرب حول هذه الملفات، مع احتفاظ إيران بنفوذها وتأثيرها في هذه القضايا، ويمكن أن تصاغ هذه الرؤية على شكل خطوات مثل: ضغط إيراني على نظام بشار للقبول بمشاركة (رمزية) لبعض أطراف المعارضة في السلطة، وضغط إيراني على الحوثيين ليتقاسموا السلطة في اليمن مع المجلس الرئاسي اليمني (المدعوم سعودياً) و الحراك الجنوبي (المدعوم إماراتياً)، بالطبع مع احتفاظ الحوثيين بالدور الأكبر في هذه السلطة المشتركة. وفي نفس السياق نفسه، يمكن لإيران أن تضغط على حزب الله اللبناني لإزالة عوائق انتخاب رئيس جمهورية في لبنان.

مع ذلك، يبقى الاتفاق السعودي-الإيراني مؤشر مهم على ولادة شرق أوسط جديد من رحم تفاعلات الحرب الروسية- الأوكرانية، ويبدو أن الدول الفاعلة في المنطقة قد فهمت الدرس أخيراً، ولا تريد تفويت الفرصة التاريخية التي تطرحها الحرب في أوكرانيا. فمنطقة الشرق الأوسط ضيعت فرصة حل مشاكلها وأزماتها خلال الحرب العالمية الأولى عندما كانت القوى العالمية مشغولة بقتال بعضها البعض، وتكررت هذه الحالة في الحرب العالمية الثانية وضاعت الفرصة الثانية لحل مشاكل المنطقة. وبعد نهاية الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة والغرب، لم تجني دول المنطقة التي كانت تقف إلى جانب المعسكر الغربي أي شيء من هذا الانتصار، بل أن أزمات الشرق الأوسط ومشاكله وعدم استقراره زادت بعد نهاية الحرب الباردة.

يمكننا القول بأن الحرب الروسية-الأوكرانية هي حرب عالمية، فثلاثٌ من القوى العالمية الأربع منخرطة فيها (الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا)، والرابعة (الصين) تراقب مجريات هذه الحرب بتوثب عالٍ. لذلك، فأن هذه الحرب هي الفرصة الأخيرة لحل أزمات منطقة الشرق الأوسط وفقاً، لسياسات إقليمية ودولية جديدة، وفاعلين إقليميين ودوليين جدد، لتشكيل معالم النظام الإقليمي والدولي الجديد. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

أثر الإتفاق السعودي- الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

خالد هاشم

> عندما يتم قياس إجمالي المصالح الأمريكية، فإن الصفقة الصينية ممكن أن تقدم أيضا العديد من المزايا والإيجابيات على مستوى المصالح والأهداف الأمنية والسياسية الأمريكية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط والبعيد، قد تعيق حتى المصالح والأهداف الصينية ذاتها هناك.

لعقود طويلة انحصر دور الصين العالمي في البعد الاقتصادي فقط، لقد كان الاقتصاد البوابة الصينية الأسرع لتعزيز علاقات الصين مع العالم الخارجي، ومنها منطقة الشرق الأوسط، إذ تشكل هذه المنطقة ركنا أصيلا في النمو الاقتصاد الصيني، وهو ما يفسر حرص الصين على فرض الاستقرار والأمن في تلك المنطقة الحيوية وعدم جرها نحو حروب وصراعات تهدد المصالح الصينية.

وبدأنا نشهد في الأونة الأخيرة تغير في الوضع القائم، وبعدما كان يتم النظر إلى الصين عبر البعد الاقتصادي فقط، أصبح لها أيضا دوراً سياسياً، مستندة في ذلك إلى الاستراتيجية الدبلوماسية كأداة ناجعة لتعزيز حضورها على المستوى السياسي بعد سنوات من الانزواء لصالح الطموح الاقتصادي. وانتقلت تلك الحالة إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر منطقة نفوذ أمريكي بحت.

هذا التحول الصيني المفاجئ استند بطبيعة الحال إلى التطورات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم التي أعادت تموضعات الكثير من القوى العالمية، خاصة بعدما بدأ الدور والألتزام الأمريكي في منطقة

الشرق الأوسط في الأونة الأخيرة يشهد تراجعاً واضحاً، لتجد بكين الفرصة مناسبة لتعويض ذلك الدور الأمريكي، لقد حققت الصين اختراقا دبلوماسيا واضحا في الشرق الأوسط عبر الوساطة ما بين السعودية وإيران، وهو تطور جديد، إذ عادة ما تمتنع الصين عن لعب دور الوساطة على الإطلاق ناهيك عن أن تلك الوساطة هي في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة المحكومة بالنفوذ الأمريكي منذ عقود طويلة.

لقد أثارت تلك الصفقة تساؤلات وشكوك لدى منتقدي الإدارة الأمريكية ومؤيديها على السواء، ففي حين ان الأطراف المساندة لبكين، وكذلك منتقدي إدارة بايدن في الولايات المتحدة، قد وصفوا ذلك الاتفاق بأنه انتكاسة حقيقية لنفوذ الولايات المتحدة العالمي ومكانتها في الشرق الأوسط. رأى أخرون بأن ذلك الاتفاق قد يكون أضر مؤقتاً ببعض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن الاتجاه العام لذلك الاتفاق قد يفوق بشكل كبير الجوانب السلبية له على المدى المتوسط والبعيد.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل يمثل الاتفاق الذي رعته الصين ما بين السعودية وإيران انتكاسة وتراجع للمصالح والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط؟ أم أن هذه الخطوة يمكن أن تحقق مكاسب للولايات المتحدة أيضاً؟ للإجابة على هذا التساؤل، يجب أن نناقش الانعكاسات السلبية لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الانعكاسات الايجابية لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

الانعكاسات السلبية للاتفاق السعودي-الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

يرى الكثير من المحللون السياسيون داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، أن الاتفاق الأخير ما بين السعودية وإيران والذي رعته الصين، مثل ضربة للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم، ووصفه كثيرون بإنه هدد هيبة الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى. ولعل أهم ما يراه المنتقدون من سلبيات لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة هو:

أولاً- حققت الدبلوماسية الصينية دفعة قوية لصورة الصين كداعم للسلام والاستقرار العالمي. خصوصا إذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة قد صاغت علاقتها تاريخيا مع الصين على أنها دولة تنافسية صراعية يجب مواجهتها. يبدو أن الاختراق الدبلوماسي الصيني يؤكد فرضية أن الصين هي قوة صاعدة والولايات المتحدة باعتبارها قوة متراجعة. يرى منتقدو الصفقة أن الصين عززت دورها كقائد للاستبداد العالمي في مقابل بقية العالم الديمقراطي

الليبرالية الآخذ في التلاشي. يبدو أن الدكتاتوريات هي المستقبل.

ثانياً- كان الاتفاق بمثابة شريان حياة جديد لإيران المتعثرة اقتصادياً وسياسياً، وهي دولة محاصرة بمشاكل من الداخل ومعزولة من الخارج. يرى المنتقدون لتلك الصفقة، بإن الاختراق الصيني سوف يعزز مكانة السلطة السياسية في إيران، بإتجاه فتح أفاق للتعاون الاقتصادي مع السعودية، الأمر الذي يضر بشكل واضح بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة من خلال تعزيز النظام في طهران، ويضعف الاتفاق الحركة الديمقراطية في إيران ويسمح لإيران بأن تكون أكثر استقرارا بمساعدة روسيا في حربها في أوكرانيا. عندما تتعاون تلك الأنظمة الاستبدادية مع بعضها، فإن الديمقراطيات في تلك البلدان سوف تتراجع.

ثالثاً- من جانب أخر، فأن مستوى العلاقات الدافئة ما بين المملكة العربية السعودية والصين في وتيرة متصاعدة، ومن المرجح أن ينمو لاسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي في كلا البلدين كما قلنا. من السهل على الأنظمة غير الديمقراطية التعاون فيما بينها. لن ينتقد الزعيم الصيني شي جين أبدا الزعيم السعودي محمد بن سلمان لقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، والرياض تماما مثل طهران لن تنتقد بكين أبدا بسبب قمعها المروع للمسلمين في شينجيانغ. لقد دفع تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط عموما والسعودية بشكل أخص في مجال النفط على سبيل المثال، إلى أن يجد السعوديون فرصا جديدة للتعاون الاقتصادي مع مستورد رئيسي للنفط مثل الصين. في مقابل الطاقة، يمكن للصين أن تزود المملكة العربية السعودية بالتكنولوجية التي تشتد الحاجة إليها داخل المملكة. وبالتأكيد فإن ذلك كله لا يصب في خدمة الأهداف العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً- يرى المنتقدون لهذا الاتفاق، بأنها خطوة تزيد من تعقيد سعى إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العرب، فالخطوة المفاجئة التي اتخذتها السعودية لإعادة العلاقات مع إيران تزيد من تعقيد المساعي الدبلوماسية لإسرائيل التي تتوق لإبرام اتفاق مع المملكة. وبالتالي تضعف احتمالات المزيد من التقارب العربي الإسرائيلي.

الاتفاق السعودي-الإيراني ليس شراً مطلقاً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

يرى أخرون بأنه عندما يتم قياس إجمالي المصالح الأمريكية، فإن الصفقة الصينية ممكن أن تقدم أيضا العديد من المزايا والإيجابيات على مستوى المصالح والأهداف الأمنية والسياسية الأمريكية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط والبعيد، قد تعيق حتى المصالح والأهداف الصينية ذاتها هناك. ومن الإيجابيات لتلك الصفقة على الولايات المتحدة هي:

أولا- اعتبار هذه الصفقة خسارة للدبلوماسية الأمريكية، هو أمر سابق لأوانه. فيرى كثيرون أنه الولايات المتحدة لا تحتاج، ولا ينبغي لها، أن تحاول احتواء القوة الصينية في كل مكان من العالم، فقد كان ذلك خطأ واشنطن تجاه الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، مما أدى إلى استنزاف الولايات المتحدة في عدة أماكن عالمية كحرب فيتنام وغيرها. أضف إلى ذلك يرى هؤلاء أن الولايات المتحدة اليوم لم تعد تملك الموارد لمتابعة الاحتواء العالمي الكامل. وبدلا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة احتواء الصين بشكل انتقائي. هذه الصفقة التي توسطت بها الصين هي واحدة من تلك الحالات التي لا تحتاج فيها واشنطن إلى بذل جهود أضافية لتقويض الصين. يمكن أن تكون الدبلوماسية الصينية مكملة جزئياً على الأقل للمصالح الأمريكية، كما هو الحال مع الاتفاق السعودي الإيراني الأخير.

ثانيا- أن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية سيدفع بإتجاه ترسيخ هدنة في اليمن، وهي حرب مدمرة بالوكالة شارك فيها الخصمان السعودي والإيراني عبر جولات كان أحد فصولها استخدام الحوثيون أسلحة إيرانية ضد مصالح حيوية أمريكية في السعودية. حاولت واشنطن عبر إدارة بايدن في التفاوض لعقد هدنة لوقف تلك الحرب، لكن الرياض رفضت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران إلى أن وافقت إيران على وقف دعم الحوثيين وهجماتهم على السعودية عند التوقيع على الاتفاق الأخير الذي تم بوساطة صينية. ويعتبر ذلك الاتفاق جيد للمصالح الأمريكية ومفيد لليمن وكذلك لمعارضي النظام الإيراني

في الداخل الذين انتقدوا منذ مدة طويلة تدخل نظامهم في اليمن. تريد الولايات المتحدة شرق أوسط أكثر استقرارا وامنا، والاتفاقية الأخيرة بغض النظر عمن توسط فيها، هي خطوة إيجابية نحو هذا الهدف.

ثالثا- لا ينبغي لأحد أن يتوهم بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية ما بين السعودية وإيران سينهي كل حالات الصراع بينهما. العلاقات الدبلوماسية ما بين موسكو وكييف لم توقف الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2014 على سبيل المثال. لا شك أن الاتفاق السعودي الإيراني خطوة إيجابية وضرورية، لكنها خطوة أولية يمكن التراجع عنها بسهولة. ومع ذلك، فإن المزيد من الاتصالات هي أفضل بين إيران والسعودية لتجنب حدوث صراع أكبر في المنطقة يضر بمصالح الولايات المتحدة هناك.

رابعا- من جانب أخر على ما يبدو أن الصفقة لن تمثل لإيران مكاسب طويلة الأجل. فلا يزال ينظر إلى إيران وتطلعاتها في مجال الأسلحة النووية على أنها تهديد أمني، ولن يتغير ذلك الاعتقاد مع هذه الصفقة. لا يزال مستوى انعدام الثقة بين الرياض وطهران مرتفعا، ومن المرجح إذا ما أنهار الاتفاق فمن المرجح أن يتم إلقاء اللوم على إيران، وربما حتى على الصين. سيحصل النظام الإيراني على فترة راحة محتملة من الصفقة، ولكنه لن يحصل على شريان دائم للحياة. وهذه كلها تمثل نقاط إيجابية تصب في مصالح وأهداف ما تريده الولايات المتحدة من النظام الإيراني.

خامسا- من الخطأ المبالغة في سلبيات تلك الصفقة على واقع العلاقات الأمريكية السعودية. سيستمر الاعتماد الأمني السعودي على الولايات المتحدة لعقود طويلة. لقد أشترت الرياض أنظمة أسلحة أمريكية سيستمر الاعتماد عليها وصيانتها أمريكيا سنوات قادمة. أستمرت المناورات البحرية ما بين الولايات المتحدة ودول المنطقة وشملت السعودية وإسرائيل مؤخرا. لا تزال الرياض مرتبطة بشكل عضوي بالاقتصاد الأمريكي. وقعت المملكة السعودية مؤخرا واحدة من أكبر الصفقات لشراء طائرات البوينج الأمريكية، وصفتها الولايات المتحدة بأنها صفقة "تاريخية". ستحتاج الرياض أيضا إلى الولايات المتحدة للتوسط في علاقتها مع إسرائيل. لم تتأثر أي من هذه العلاقات ما بين السعودية والولايات المتحدة بالصفقة التي توسطت بها بكين مؤخرا.

سادسا- أن ممارسة النفوذ والأدوار الإقليمية من قبل بكين يستدعي ذلك كله تحمل التجاوزات وردود الأفعال من قبل هذا الطرف أو ذاك، ممكن أن تضعف من دور الصين على المدى الطويل. ستشارك الصين الآن عبء الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، وهي مهمة ليست بالسهلة مطلقا كما تحملته الولايات المتحدة لعقود طويلة. يمكن أن تفشل الاتفاقية الجديدة بسهولة، فلم تقدم الاتفاقية أي توضيح حول كيفية استجابة الأطراف الموقعة للانتهاكات أو أي سلوك خاطئ من قبل هذا الطرف أو ذاك. كيف ستتعامل بكين مع أي تبادل عسكري من قبل أطراف الصراع في اليمن إذا ما تم خرق الاتفاق. أو حتى على أي هجوم إرهابي في إحدى البلدان إذا ما اللقى طرفا اللوم على الطرف الأخر في دعمه. أو على أي أجراءات أحادية عسكرية قد تتخذها إسرائيل ضد البرنامج النووي الإيراني. في هذا الجو المحفوف بالمخاطر من كل جانب في هذه المنطقة الملتهبة عالميا، فإن تعثر الصين سيكشف حدود دورها كقوة عظمى.

في النهاية، تبقى التسأؤلات التالية، هل هذا الانقلاب الدبلوماسي الصيني أن صح تسميته هو بداية لانخراط سياسي أعمق لبكين في المنطقة؟ هل يمكن أن تصبح الوساطة الصينية الأولى الناجحة نموذجاً لدبلوماسية صينية أكثر حزماً ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في مناطق أخرى من العالم؟ الجواب الصائب هو انه من السابق لأوانه صياغة تقييم نهائي وشامل. ومع ذلك، يمكن القول أن العديد من بلدان الشرق الأوسط اليوم قد بدأ يتشكل لديها قناعة بأن نوعاً من الوساطة الخارجية لم تعد من الممكن أن تاتي من الغرب بسبب خيبة الأمل تجاه السياسات الأمريكية والغربية، ولا من روسيا بسبب انخراطها في الحرب على أوكرانيا، ويبدو أن الصين في وضع جيد لملء فراغ الوساطات الخارجية لحل أزمات المنطقة. ■

خالد هاشم: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، مستشار المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.

هل ينهي التقارب السعودي الإيراني الحرب في اليمن

مراد سحلول

> أية رؤية للحل يمكن أن تطرح من قبل السعودية وإيران لإنهاء الأزمة في اليمن ستكون قابلة للتنفيذ. وذلك لسببين، الأول: أن كلا الطرفين السعودي والإيراني هما أبرز القوى المؤثرة في الحرب اليمنية، والسبب الثاني: هو عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة في اليمن رفض أي رؤية يمكن أن تطرحها الدولتين لإنهاء الصراع، وتحديد شكل الدولة في اليمن مستقبلاً.

في البيان الثلاثي الذي أعلن يوم الجمعة الماضية، الموافق 31 مارس 2023 من العاصمة الصينية بكين بخصوص إعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، والتي أنهت بذلك سبع سنوات من القطيعة الدبلوماسية بين الدولتين. ما زالت نتائج هذه التقارب غير ملموسة على أرض الواقع، ولكن هذا التطور بحد ذاته يعطي مؤشر على أن التأثير الذي ستحدثه هذه المصالحة سينعكس على سير الأحداث الساخنة في

المنطقة، وخاصة في المناطق التي يمتد نفوذ هذه الدولتين فيها، تحديداً في اليمن. كانت ولازالت الأزمة اليمنية هي أهم ملف شائك في طاولة الدولتين منذ عقدين من الزمن. فظهور جماعة الحوثيين المدعومة إيرانياً في أقصى شمال اليمن، على الحدود اليمنية السعودية، شكل هاجس أمني لدى السعودية ومصدر تهديد كبير. خاصة وأن جماعة الحوثي تتبنى فكر أيديولوجي (شيعي)، يتقاطع مع الثقافة الدينية والأيديلوجية للدولة والمجتمع السعودي. فضلًا عن أن الجماعة الحوثية تتبنى نفس المشروع السياسي للدولة الإيرانية والذي يستند على عقيدة" الولي الفقيه" الداعية لتأسيس دولة أو خلافة إسلامية يقودها إمام واحد، شريطة أن يكون نسب هذا الإمام متصلاً بنسب سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه.

زادت الأمور أكثر توتراً بين الحوثيين والحكومة السعودية بعد أن استولت جماعة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014، الأمر الذي دفع السعودية وبمساعدة عدة دول عربية وإسلامية لشن عمليات عسكرية على الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق لليمن علي عبد الله صالح. حيث انعكست هذه الحرب على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وتسببت في قطع العلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية بين البلدين حتى تاريخ اعلان هذه الاتفاقية.

من المزمع إعادة سفراء كلا الدولتين لمباشرة عملهم خلال الشهرين القادمين. بالإضافة الى البدء في ترتيب سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين كما أفاد وزير المالية السعودي محمد الجدعان في إحدى تصاريحه حول المصالحة بقولة " أن هنالك الكثير من فرص الاستثمار السعودي في إيران"، وأضاف " بأن ذلك مقترن بمدى تجاوب والتزام الحكومة الإيرانية ببنود الاتفاق".

ما يزيد حظوظ نجاح هذه الاتفاقية هو دعوة الملك سلمان بن عبد العزيز

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة السعودية، والتي لو تحققت فسيتم إبرام العديد من الاتفاقيات بين الطرفين لتفتح مجال أكبر وأوسع للتعاون بينهما مستقبلاً. هذا التقارب لا يعني بالضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين على المدى البعيد، وإنهاء الصراع المتجذر بينهما، ولكنه قد يعمل على تخفيف حدة هذا الصراع على المدى القريب والمتوسط. والذي بدورة سينعكس بشكل أساسي على مناطق النفوذ لدى الدولتين، وعلى الملفات الشائكة بين الدولتين، كالملف اليمني. فكلا الدولتين تمتلك نفوذ وتأثير كبير داخل اليمن. وبالتالي من المنتظر أن يوفر الاتفاق إطاراً لتسوية سياسية تنهي الصراع اليمني، قد يتحقق في الأشهر القليلة القادمة.

من الأمور التي قد تسهل أي مساعي للتسوية، هو نجاح الهدنة التي رعتها السعودية والأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي نسبياً، والتي أعلنت في ابريل العام الماضي. والتي قد تمهد الطريق أمام أي مساعي لجمع اليمنيين مجدداً على طاولة الحوار. ولكن، ليس قبل أن تتفق الدولتين على صيغة حل مشتركة، تراعى فيها مصالح الدولتين قبل مراعاة لأي مصالح أخرى.

أما بالنسبة للسرديات التي تطرحها الحكومة اليمنية للحل أو المبادرات التي دائماً ما يعلنها الحوثيين، لن تكون في تقديري المرتكز الذي ستعتمد عليه الدولتين للوصول إلى رؤية توافقية بينهما لحل الأزمة وإنهاء الصراع. لأن رؤية الحل لدى الحكومة الشرعية تستند على مرتكزات أساسية، كالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216. بينما يظل سقف مطالب الحوثيين لإنهاء الحرب مرتفع وغير مقبول لدى الحكومة اليمنية والقوى السياسية الداعمة لها. فالحوثيين يقدمون أنفسهم كحكومة أمر واقع، يجب على الحكومة اليمنية الحالية التسليم بشرعيتهم والانخراط للعمل ضمن حكومتهم. هذه المقاربات غير المنسجمة مع بعضها لدى الطرفين صعبت إيجاد حل وسط، وتسببت في إطالة أمد الحرب في اليمن حتى هذه اللحظة.

وبالتالي فإن أية رؤية للحل يمكن أن تطرح من قبل السعودية وإيران لإنهاء الأزمة في اليمن ستكون قابلة للتنفيذ. وذلك لسببين، الأول: أن كلا الطرفين السعودي والإيراني هما أبرز

القوى المؤثرة في الحرب اليمنية، والسبب الثاني: هو عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة في اليمن رفض أي رؤية يمكن أن تطرحها الدولتين لإنهاء الصراع، وتحديد شكل الدولة في اليمن مستقبلاً.

إلا أنه ربما تنشأ ظروف خاصة تحول دون نجاح هذه الاتفاقية. فمن وجهة نظرنا يوجد عاملين مهمين يمكن أن يكونا عائق أمام استمرار هذه المصالحة. أحدهما على المستوى الإقليمي، والأخر على المستوى اليمني. على المستوى الإقليمي، بالإمكان أن تتدخل أمريكا وإسرائيل للوقوف أمام هذا التطور من خلال تصعيد عسكري إسرائيلي أمريكي كبير يستهدف الداخل الإيراني أو حتى أي فصيل مسلح مدعوم إيرانياً في المنطقة في المرحلة القادمة، لأي سبب كان. إذا حصل تصعيد من هذا النوع، فإن ذلك من شانه أن يعيد الثقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين الولايات المتحدة والسعودية من جهة أخرى. خاصة بعد مماطلة الإدارة الأمريكية الحالية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران بغرض اجبارها للقبول بتقليص نفوذها في المنطقة، وإيقاف تطوير مشروعها النووي. وهو ما سعت إليه السعودية بكل إمكانياتها طوال العشر السنوات الماضية، ولكنها لم تلقى تجاوب أمريكي حقيقي بهذا الخصوص، خاصة من قبل إدارة بايدن المعروف بمهاجمتها الدائمة للسعودية منذ وصولها الى للحكم. وهو ما أفقد السعودية الثقة في الإدارة الأمريكية، فباتت تسعى لنهج سياسية أكثر استقلالية للتعامل مع أعدائها وحلفائها بالطريقة التي تراها. وبالتالي فإن أي تصعيد أمريكي إسرائيلي ضد إيران قد يعيق أي توافقات سياسية واقتصادية بين السعودية وإيران.

أما على المستوى اليمني، فإن التحدي الوحيد الذي قد يعيق أي تسوية سياسية تتبناها السعودية وإيران داخل اليمن هو عدم التوافق مع الامارات التي تكون ثالث المحاور الإقليمية المؤثرة في الأزمة اليمنية. وبالتالي فإن التخطيط لأي تسوية سياسية تهدف لإنهاء الحرب في اليمن من قبل الوكلاء الإقليميين لا تشمل الإمارات ستظل تسوية منقوصة. وقد تؤدي الى تصعيد جديد ينهي مفعول الهدنة القائمة ويهدد مستقبل التقارب السعودي الإيراني. خاصة وأن الهدنة في اليمن أصبحت على وشك الانتهاء، تحديداً بعد التصعيد الأخير في شهر أذار/ مارس من قبل قوات الحوثي التي استهدفت موكب وزير الدفاع اليمني ومحافظ محافظة تعز. بالإضافة إلى قيام قوات العملاقة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي بانسحاب تكتيكي جزئي في منطقة حريب جنوبي محافظة مأرب، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام الحوثيين للاستيلاء على المنطقة، وإعادة عملياتهم العسكرية في تلك المنطقة. ولذلك يتحتم على السعودية قبل كل شيء أن تصل مع الإمارات الى صيغة تفاهم مشتركة بشأن تحقيق أي تسوية سياسية تهدف إلى إنهاء الحرب في اليمن.

أخيراً ما لم يمتلك اليمنيين قراراهم السياسي والسيادي، فسيظل قرار الحرب والسلم في اليمن بيد القوى الإقليمية ومن ورائها القوى الدولية التي تملك نفوذ داخل اليمن. وهذا ما يصعب إنهاء الحرب ويطيل أمدها. وحتى وإن وجد الحل تحت رعاية هذه الدول فإنه يراعي مصالحها أكثر من مراعاته لمصالح الدولة والمجتمع اليمني. لذلك فإن الأجدى هو حل الصراع اليمني على يد الأطراف اليمنية نفسها، من خلال تبنى حوار يمني شامل يضم كل القوى السياسية والعسكرية للوصول الى صيغة توافق مشتركة تضمن لكل طرف فرصة للمشاركة في الحكم مستقبلاً. ■

مراد سحلول: باحث من اليمن، يدرس الدكتوراه ضمن برنامج الشرق الأوسط بجامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية بتركيا.

معضلة مكافحة الإرهاب في فرنسا والسويد ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية

إسماعيل نعمان تلجي

القرارات السياسية الداخلية القوية التي يمكن اتخاذها في المستقبل القريب في فرنسا ودول مثل السويد وفنلندا ضد منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، لن تعزز العلاقات الأمنية والدفاعية مع تركيا فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى تعزيز المواقف التاريخية لهذه الدول فيما يتعلق بالأمن الأوروبي.

تتعرض العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية إلى توترات من حين لآخر بسبب سياسات تركيا في سوريا والعراق، وردود الفعل المختلفة تجاه أزمة المهاجرين وغيرها من القضايا السياسية/ الاقتصادية. كما تواجه هذه العلاقات تحديات جديدة بسبب التطورات الأخيرة. جدير بالذكر أن بعض الجهات الفاعلة التي ترغب تركيا في أن تراها حليفة في أوروبا، تواجه مشاكل في فهم مخاوف أنقرة الأمنية وتميل إلى تجاهلها. وفي هذا السياق، فإن وجود أنشطة داعمة للتنظيمات الإرهابية المعادية لتركيا في فرنسا والسويد، مثل حزب العمال الكردستاني /PKKوحدات حماية الشعب /YPGحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ربما هي الأخرى تسفر عن عواقب من شأنها أن تؤثر على علاقات هذه الدول مع تركيا، واعتماد سياسة مشتركة لمكافحة الإرهاب، ومستقبل حلف شمال الأطلسي (الناتو).

فرنسا، ملاذ حزب العمال الكردستاني في أوروبا

تعرّض مركز أحمد قايا الثقافي في العاصمة الفرنسية إلى هجوم في الأيام الأخيرة لشهر ديسمبر/ كانون الأول 2022. وعلى إثر ذلك تجمع أنصار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي وقاموا بمظاهرات في باريس وحوّلوا العاصمة إلى ساحة حرب. وفي الوقت الذي وصفت فيه هذه الأحداث بأنها من الأعنف التي تقع خلال الفترة الأخيرة في باريس، تم اتهام الشرطة والسلطات الفرنسية بالتقاعس عن الرد على المظاهرات وعدم التعامل معها الشكل المطلوب. وتسبب المتظاهرون في أضرار كبيرة لا يمكن إصلاحها حيث أضرّوا بهيبة ومكانة باريس، إلى جانب التخريب في الممتلكات العامة والممتلكات الخاصة والشوارع والمتاجر والسيارات والمباني. وفي هذا السياق، لم يصل تدخل الشرطة الفرنسية في الأحداث سوى مستوى منخفض، فيما تسبب أنصار التنظيم الإرهابي خلال احتجاجاتهم في إصابة

31 شرطيا فرنسيا. من جهة أخرى، حاول المتعاطفون مع التنظيم الإرهابي نشر دعاية مفادها أن تركيا لها علاقة بالهجوم، واستهدفوا تركيا في هذه التظاهرات.

على الرغم من إعلان وسائل الإعلام الفرنسية وصناع القرار السياسي أن مواطناً فرنسياً مختل عقلياً هو الذي نفذ الهجوم الذي تسبب في كل هذه الاحتجاجات، إلا أن الشرطة الفرنسية سمحت برفع أعلام تنظيم PKK الإرهابي وقيام المتظاهرين بالدعاية للتنظيم. إن قيام حزب العمال الكردستاني بمثل هذه الأعمال التخريبية الكبيرة والمدمرة في باريس، واحدة من أهم عواصم أوروبا، برغم انه قد تم تصنيفه منظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي التي تعتبر فرنسا أحد أكبر الفاعلين السياسيين والاقتصاديين فيه، وكذلك من قبل الولايات المتحدة، أمر يجب التعامل معه على أنه قضية أمنية ذات مخاطر جدية على فرنسا، وليس في سياق العلاقات بين أنقرة وباريس. أما موقف فرنسا الذي يتجاهل تحذيرات تركيا وأولوياتها في هذه المرحلة، فهو يشير إلى مشكلة أخرى في العلاقات بين البلدين.

في واقع الأمر، لو أخذنا بعين الاعتبار تقارير السلطات الفرنسية ووسائل الإعلام حول الهجمات من خلال الإدلاء بتصريحات قريبة من ذرائع

التنظيم الإرهابي، سيتبادر إلى الأذهان أن هناك احتمالية استخدام حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي كأداة في السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا. وفي هذا السياق، تظهر فرنسا أيضا أنها لا تريد مواجهة أنصار حزب العمال الكردستاني الذي توفر له مأوى مهما منذ الثمانينيات وحتى اليوم، والذي أصبح له القدرة على التأثير على السياسة الداخلية والخارجية الفرنسية مع مرور الوقت. لكن القضية الرئيسية هنا هي أنه تبين أن المنظمة الإرهابية التي تكافحها تركيا منذ الثمانينيات لا تشكل تهديدا لتركيا فقط. جدير بالذكر أن السفير الفرنسي في أنقرة هيرفيه ماغرو تم استدعائه إلى مقر وزارة الخارجية التركية وتم نقل انزعاج تركيا إلى فرنسا، بعد الأنشطة المناهضة التي قام بها أنصار حزب العمال الكردستاني، ضد تركيا في فرنسا. ولكن على الرغم من أن تصريحات المسؤولين وصناع القرار في تركيا بأن حزب العمال الكردستاني الإرهابي وامتداداته مثل وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي تشكل تهديدا لأوروبا بأكملها، قد اتضحت جليا للجميع نتيجة للأحداث التي وقعت في فرنسا، إلا أنه يمكن القول إن السلطات الفرنسية ليس لديها نية للتغيير الحقيقي بخصوص هذه المسألة.

المعضلة الاسكندنافية: مواجهة التهديد الروسي؟ أم دعم منظمة إرهابية؟

استمرت أصداء التطورات الجارية في فرنسا، وفي هذا الوقت حدث تطور آخر فيما يتعلق بتوفير المأوى والمنصة لأنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في السويد في الأسبوع الثاني من العام الجديد. جدير بالذكر أن السويد وفنلندا اللتين سعيا إلى تعزيز تحالفاتهما العسكرية في سياستهما الخارجية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022, تقدمتا بطلب للحصول على عضوية الناتو في يونيو/ حزيران 2022 من أجل الاندماج في الهيكل الأمني الأوروبي والدخول تحت حماية الناتو، لكن إجراءاتها "المتسامحة والمتساهلة" تجاه منظمة حزب العمال الكردستاني التي تعتبرها تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية، دفعت أنقرة للإعلان بأنها لن توافق على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو في حال عدم تغيير سياساتهما تجاه هذه المنظمة الإرهابية.

ونظرا لضرورة موافقة جميع أعضاء حلف الناتو في حال تقديم دولة جديدة لطلب الانضمام له، فقد وقعت تركيا والسويد وفنلندا مذكرة مشتركة في يونيو/ حزيران2022، وتم الاتفاق على إمكانية تحقيق مطالب تركيا في هذا الصدد. وخلال سبعة أشهر عقب توقيع المذكرة، تم عقد العديد من الاجتماعات بين تركيا والسويد وتركيا وفنلندا، واتخذت ستوكهولم وهلسنكي بعض الخطوات وإن كانت محدودة، تماشيا مع مطالب تركيا. إلّا أن هذه المرحلة شهدت إجراءات مختلفة من قبل أنصار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في كلا البلدين، ولم يتم منع هذه الإجراءات المناهضة لتركيا وفق المطلوب، كما لم يتم إيقاف هذه الفعاليات.

وتظهر التطورات الأخيرة لاسيما التي وقعت في السويد، أن دولا مثل فرنسا والسويد قد أضرت بالهيكل الأمني الأوروبي من الداخل أكثر من الضرر القادم من التهديد الروسي الذي يقال إنه يأتي من الخارج. حيث قام أنصار منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية الذين تجمعوا أمام مبنى البلدية في العاصمة السويدية ستوكهولم بتنظيم المظاهرات وترديد هتافات وألفاظ مسيئة ضد الرئيس

التركي رجب طيب أردوغان، ولم تتدخل الشرطة السويدية في هذه الأحداث إلّا بشكل محدود للغاية. وفي أعقاب هذه المظاهرات والهتافات المسيئة أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية تحاول منع عضوية السويد في الناتو، وأن السويد لن تتلقى الإجابة المرضية لها بشأن عضويتها في الناتو ما لم تتخذ حكومتها الإجراءات اللازمة في أسرع وقت.

وبالإضافة إلى ردود فعل السلطات التركية على الحدث، تم تغطية هذه المسألة أيضا في وسائل الإعلام الدولية، إلّا أن وسائل الإعلام الدولية قامت بنشر أخبار مؤيدة لذرائع منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية، واستدعاء تركيا للسفير السويدي إلى وزارة الخارجية بعد الأحداث. وبعد تصريح رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون بأن "تركيا لها مطالب لا يمكن لبلده قبولها"، فيجب أن يتم طرح موضوع الهجوم اللفظي والاستهدافات ضد تركيا والرئيس أردوغان باعتباره قضية مهمة في السياسة السويدية. لأن السويد قد تبقى بعيدة عن الهيكل الأمني الأوروبي لفترة طويلة بسبب أعمال أنصار منظمة حزب العمال الكردستاني المصنفة منظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي التي تعتبر السويد عضوا فيه. ولذلك، فإن القضية الرئيسية هي إنشاء منصة من شأنها أن تثير مناقشة سلسلة من الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها بشأن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي في إطار السياسة الداخلية السويدية.

مستقبل الهيكل الأمني الأوروبي

وفي هذا السياق، يمكن القول إنه لم يتم التفهم بشكل كافٍ لمخاوف الأوروبيين شركاء تركيا التي اتبعت استراتيجية متكاملة مؤسسيا مع النظام السياسي الأوروبي في إطار النظام الدولي منذ الخمسينيات. حيث تظهر أعمال وهجمات منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية التي تزايدت في فرنسا والسويد وفنلندا في الفترة الأخيرة، تجربة ومشروعية تركيا وأنها محقها في مكافحة الإرهاب المستمرة منذ نحو 50 عاما. كما يجب على العواصم الأوروبية أن تفهم أيضا أن هذه الهجمات الأخيرة وأي دعم يتم تقديمه إلى منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية يمكن أن يتحول يوما ما إلى هجوم على الدولة والشخص والمؤسسة التي تقدم هذا الدعم. جدير بالذكر أن تركيا تحركت مع شركائها الأوروبيين لعقود من الزمن في المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لذلك يجب على الأوروبيين أن يصلوا إلى توافق في الرأي بأن المنظمات الإرهابية لا تميز ضد لغة أو دين أو عرق، ويجب عليها التعامل مع الثقافة الأمنية في إطار كامل وشامل اليوم.

وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها تركيا في هذا الصدد، فإن سماح بعض الدول بشكل علني وواضح للتنظيم الإرهابي للقيام بفعاليات قد يسبب ردود فعل كبيرة من المجتمع في دول مثل فرنسا وقد يضر بالعلاقات بين الدولة والمجتمع. إن استمرار دول مثل السويد وفنلندا في دعم فعاليات المنظمة الإرهابية بذريعة العبارة التي يرددونها "الحرية للجميع"، قد يؤدي إلى بقائها خارج المظلة الأمنية للناتو لفترة طويلة، وبالتالي خارج الأمن الأوروبي بشكل من الأشكال. وفي هذا السياق، فإن القرارات السياسية الداخلية القوية التي يمكن اتخاذها في المستقبل القريب في فرنسا ودول مثل السويد وفنلندا ضد منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، لن تعزز العلاقات الأمنية والدفاعية مع تركيا فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى تعزيز المواقف التاريخية لهذه الدول فيما يتعلق بالأمن الأوروبي. وفي النتيجة، من الضروري أن تتخذ هذه الدول خطوات جادة وملموسة وعاجلة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتضامن مع الحلفاء ضد المنظمات الإرهابية. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.

بُعد الطاقة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أوكتاي تانرسفر

> التعاون الذي أقامته روسيا مع دول الشرق الأوسط في مجال الطاقة يبدو متوافقا مع سياسة الطاقة العامة لموسكو، إلّا أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لدول المنطقة هي من تحدد إلى أي مدى ستستمر هذه العلاقات.

تعد مسألة الطاقة من أهم البنود التي تحدد علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط. ولكن في الحقيقة، هذا ليس مفاجئا نظرا لأن كلا من روسيا والعديد من بلدان الشرق الأوسط هم من بين أكبر اللاعبين العالميين في مجال الطاقة. وكان للتوتر الذي شهدته العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة بعد قيام روسيا قبل أكثر من عام بغزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022، تأثير على علاقات التعاون بين الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، واعتبر هذا التأثير من أهم المسائل الراهنة المطروحة والمتابعة على المستوى العالمي.

تتناول هذه المقالة الأسس والقيود والآثار الجيوسياسية المحتملة للتعاون الذي تقيمه روسيا في مجال الطاقة مع دول الخليج التي تعتبر مناطق مهمة في الشرق الأوسط، ودول شمال إفريقيا ودول شرق البحر المتوسط، وتناقش الدراسة هذه القضايا من منظور نقدي. حيث يطرح المقال وجهة نظر رئيسية بأن السبب الأساسي الذي يدفع دول الشرق الأوسط إلى الحفاظ على تعاونها مع روسيا في مجال الطاقة ليس قوة

سياسات الطاقة التي تتبعها روسيا، بل اقتناع هذه الدول بأن مصالحهم في مجال الطاقة تفوق الفوائد الاقتصادية التي يحققونها من تعاون براغماتي في مجال الطاقة مع روسيا. لذلك، فإن مدى استدامة سياسة الطاقة الروسية تجاه المنطقة على المدى المتوسط والطويل يعتمد على متغيرات إقليمية لا تخضع لسيطرتها.

أسس التعاون الروسي مع دول الخليج في مجال الطاقة

تعتبر دول الخليج هي أكثر دول الشرق الأوسط التي لها أهمية كبرى في سياسات الطاقة العالمية. وتعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر إضافة إلى إيران والعراق هي الجهات الفاعلة العالمية الرائدة في منطقة الخليج فيما يتعلق بمجال الطاقة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن اقتصادات جميع هذه البلدان مثل روسيا، تعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات الطاقة، فيمكن فهم مسألة تعاون روسيا مع دول الخليج لإبقاء أسعار الطاقة العالمية أعلى ما يمكن. وتعتبر إيران هي الدولة التي تجري روسيا معها أقرب تعاون استراتيجي في مجال الطاقة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من أن سياسة موسكو تجاه إيران لها ديناميكيات غير متعلقة بالطاقة، إلّا أن قدرة إيران على التأثير على الاتجاهات التصاعدية في أسعار النفط من خلال سياساتها في منطقة الخليج ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، تمنح هذا البلد أهمية استراتيجية فيما يتعلق بسياسة الطاقة الروسية. كما أن الاهتمام بالحفاظ على علاقات متوازنة ووثيقة مع قطر التي تربطها علاقات جيدة مع إيران، إضافة إلى دول عربية أخرى في منطقة الخليج لاسيما السعودية والإمارات، يلعب دورا في تقديم إسهامات لإمكانية التعاون مع هذه الدول الخليجية التي لها وزن كبير في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فيما يتعلق بتحديد أسعار النفط.

ليس من السهل على روسيا أن تحافظ على التوازن بين إيران والدول العربية الأخرى في منطقة الخليج. حيث أن من المعروف بكل وضوح أن الدول الغربية تشجع وبشكل خاص الدول العربية في منطقة الخليج على تجنب التعاون مع روسيا والصين في مجال الطاقة. والسبب الرئيسي لعدم استجابة الدول العربية بشكل إيجابي للرغبات الغربية في الوقت الحالي هو أن مصالحها الاقتصادية تتطلب أن تظل أسعار الطاقة مرتفعة مثلما تريد روسيا. وإذا تمكنت الدول الغربية أن تعوّض إلى حد ما الخسائر الاقتصادية المحتملة لهذه الدول والتي قد تنشأ عن انخفاض أسعار النفط، فربما يمكن لهذه الدول أن تتحول إلى سياسة

طاقة أكثر تنسيقا مع الدول الغربية. ولكن عدم قدرة الدول الغربية على تقديم مثل هذا الدعم بسبب الانكماش الاقتصادي الذي شهدته بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية، يساهم في مواصلة روسيا سياسة الطاقة الخاصة بها تجاه هذه المنطقة، بشكل فعّال.

علاقات روسيا مع دول شمال إفريقيا في مجال الطاقة

تعتبر سياسة الطاقة التي تنتهجها روسيا تجاه دول شمال إفريقيا أيضا ذات أهمية كبيرة من حيث سياسة الطاقة العامة. وتعد الجزائر وليبيا الدولتين الرئيسيتين بين الجهات الفاعلة في مجال الطاقة في شمال إفريقيا. جدير بالذكر أن روسيا لها نفوذ مستمر في كلا البلدين منذ سنوات عديدة. حيث يوجد هناك نخب من الناطقين بالروسية من بين الذين تلقوا تعليمهم في روسيا يعتبرون أشخاصا مؤثرين في السياسات المحلية وسياسات الطاقة في الجزائر وليبيا. وتنتظر روسيا من هذه النخب، من ناحية أن يدعموا المبادرات التي من شأنها أن تحافظ على أسعار الطاقة عند مستوى مرتفع، ومن ناحية أخرى، العمل على أن تحافظ هذه الدول على تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة في نطاق محدود.

تنظر الجزائر دائما نظرة إيجابية تجاه التعاون مع روسيا في مجالات تنسيق سياسات الطاقة وصيانة وتحديث المرافق في قطاع الطاقة. ولكن، هناك ضرورة أيضا لتطوير الجزائر علاقاتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي، لاسيما في مجال مشاريع الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من 90 بالمائة من الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات الطاقة، فيمكن القول إنه من المتوقع أن تواجه صعوبات اقتصادية جادة في المستقبل القريب بسبب انخفاض احتياطيات الطاقة لديها. ومن أجل تأجيل هذه المشاكل لفترة أطول، تواصل الجزائر استثماراتها في قطاع الطاقة المتجددة، وتوفر معظم استهلاكها

المحلي للكهرباء من مصادر متجددة، وفي الوقت نفسه تفضل تصدير مواردها من الطاقة الأحفورية إلى دول أخرى، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب، فإن الجزائر من ناحية تحافظ على علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة، ومن ناحية أخرى تتبع أيضا سياسة متوازنة مع دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعزيز التعاون في مجال الطاقة.

تعتبر ليبيا الدولة الأخرى في منطقة شمال إفريقيا التي توليها روسيا أهمية للتعاون في مجال الطاقة. ونظرا لأنه من المرجح استمرار الغموض ومناخ عدم الاستقرار السياسي في ليبيا في المستقبل القريب، فإن روسيا تحاول تحقيق نفوذها في هذا البلد من خلال تقديم الدعم السياسي الفعّال للقوات المسلحة في شرق ليبيا. جدير بالذكر أن روسيا تمكنت من إقامة حد أدنى من الحوار مع المجموعات الأخرى في ليبيا من خلال استخدام القنوات الدبلوماسية، لذلك فإن إن الأولوية الرئيسية لها هي السيطرة على موارد النفط والغاز الطبيعي في ليبيا، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. ويبدو من المرجح جدا أن روسيا التي تحافظ على موقعها كلاعب فعّال عسكريا في الميدان ودبلوماسيا على الطاولة، ستحافظ على تأثيرها على مستقبل موارد الطاقة في ليبيا.

وجهة النظر الروسية حول معادلة الطاقة في شرق المتوسط

من المهم أيضا في هذا السياق، الكشف عن كيفية نظر موسكو إلى معادلة الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث تنظر روسيا إلى اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط والحالة الجيوسياسية للطاقة في المنطقة، من زاوية ما هي احتمالية أن يكون الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يأتي من هذه المنطقة بديلا للمستهلكين الأوروبيين عن الغاز الطبيعي الروسي. لهذا السبب، فإن روسيا تظهر موقفا يعرقل المشاريع التي يمكن أن تمكّن موارد الطاقة في شرق المتوسط من الوصول إلى سوق الطاقة الأوروبي. ولدى

موسكو موقف حذر تجاه جميع أعمال خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، لاسيما مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (EASTMED). ولكن ليس لدى موسكو موقف واضح للغاية بشأن تسييل موارد الغاز الطبيعي في هذه المنطقة ونقلها إلى الأسواق الأوروبية أو الأسواق الأخرى على شكل غاز طبيعي مسال (LNG). لأنه عندما تدخل موارد هذه المنطقة إلى سوق الطاقة الأوروبية كغاز خطوط أنابيب تقليدي فيمكن أن تتحول إلى عنصر تنافسي هام بالنسبة لروسيا.

تعتبر حكومة دمشق الحليف الأقرب لروسيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن سوريا ليس لديها اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، إلّا أن روسيا تقيّم عن كثب المناقشات حول مناطق الصلاحيات البحرية في المنطقة من حيث الفعالية الإقليمية لقاعدة طرطوس البحرية، وذلك نظرا لأن المناقشات في المنطقة مهمة أيضا من حيث الجغرافيا السياسية البحرية. كما تنظر روسيا بشكل إيجابي إلى الاتفاق الذي توصلت إليه لبنان وإسرائيل حول هذه المسألة. وتعتبر موسكو علاقاتها مع إسرائيل ذات أهمية استراتيجية في هذا السياق، من حيث أنها دولة من هذه المنطقة وحققت اكتشافات غاز مهمة ودعمت مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (EASTMED). ولكن لا يعتبر مجال الطاقة حاسما جدا في العلاقات الثنائية بين روسيا وإسرائيل. وبالمثل، فإن موسكو التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع مصر، لا ترى في السياسات المصرية حول الطاقة تهديدا كبيرا لمصالحها الخاصة. ومن أهم العوامل التي تلعب دورا مهما في اتخاذ روسيا لمثل هذا الموقف تجاه مصر أن القاهرة تفضل نقل مواردها من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على شكل غاز طبيعي مسال إلى الأسواق الدولية.

وعلى عكس علاقات روسيا مع الجهات الفاعلة الأخرى في معادلة شرق المتوسط، يمكن القول إنها منزعجة بشكل كبير من سياسات الطاقة والأمن التي تتبعها اليونان والإدارة اليونانية لقبرص الجنوبية. ويشار إلى أن روسيا منزعجة من

هذين الفاعلين اللذين يدعمان بشكل كبير مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (EASTMED) ويقيمان علاقات قوية للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل من شأنه إضعاف نفوذ روسيا الإقليمي. ولكن ليس لهذا الموقف فقط، بل إن موسكو منزعجة في الوقت نفسه من احتمالية إمداد قبرص اليونانية سوق الطاقة الأوروبية بالغاز الطبيعي من خلال مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (EASTMED) الذي يعتبر بديلا للغاز الطبيعي الروسي. وعلى الرغم من أن روسيا لا تدعم بشكل مباشر السياسات التركية حول الطاقة في شرق المتوسط، إلا أنها تسعى لتحقيق التوازن ضد السياسة المعادية تجاهها والتي تنتهجها اليونان والإدارة القبرصية اليونانية. ولتحقيق ذلك الأمر، تعمل موسكو على تعزيز علاقاتها مع جمهورية شمال قبرص التركية ودعم تحوّل تركيا إلى مركز طاقة إقليمي. وعلى الرغم من أن روسيا وتركيا قد وصلتا إلى مرحلة تعاون مهم في مجال الطاقة، إلّا أن مواقفهما غير المتوافقة في بعض المشاكل الإقليمية مثل أوكرانيا وناغورني قره باغ وسوريا وليبيا، يكشف عن محدودية التعاون بين البلدين في مجال الطاقة.

وفي النتيجة، يمكننا القول إنه على الرغم من أن التعاون الذي أقامته روسيا مع دول الشرق الأوسط في مجال الطاقة يبدو متوافقا مع سياسة الطاقة العامة لموسكو، إلّا أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لدول المنطقة هي من تحدد إلى أي مدى ستستمر هذه العلاقات. بعبارة أخرى، فإن سياسة الطاقة التي تنتهجها موسكو تجاه منطقة الشرق الأوسط مستدامة بمستوى الحد الذي يلبي تطلعات دول المنطقة. وبالمثل، يجب على موسكو إدارة المسألة بشكل براغماتي لا يسمح لصراعات المصالح المهمة التي تخوضها مع دول المنطقة أن تؤثر سلبا على سياسة الطاقة التي تتبعها. وفي سياق هذه الصعوبات، سنرى في المستقبل ما مدى تأثير موسكو التي تتعرض إلى عقوبات كبيرة بعد غزوها أوكرانيا، في الحفاظ على سياستها المتعلقة بالطاقة في الشرق الأوسط. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 123 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

أوكتاي تانرسفر: أكاديمي وباحث تركي، أستاذ دكتور في العلاقات الدولية، عضو الهيئة التدريسية لجامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة.

سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الشرق الأوسط

في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر الأمنية المتصاعدة في المنطقة من صعوبة إدارة سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على التعاون مع الشرق الأوسط، فإن الصراع المتزايد على الزعامة العالمية بين الغرب من ناحية والصين وروسيا من ناحية أخرى في الفترة نفسها خلق فرصاً لسياسة تركية إقليمية أكثر استقلالية.

كمال إينات

يمكننا الحديث عن تسلسل هرمي للمبادئ التي يتم الاهتمام بها في إطار مصالح تركيا، عند صياغة حزب العدالة والتنمية لسياساتها تجاه الشرق الأوسط. وبحسب هذا التسلسل الهرمي، يبرز الأمن ومكافحة الإرهاب في مقدمة أهم معايير سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. كما أن التعاون في المجال الاقتصادي والسياسي الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لتركيا والوصول إلى الأهداف طويلة المدى التي حددتها أنقرة في هذا الإطار، له أيضا مكانة مهمة بين المعايير الأساسية. وتعتبر أمور مثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط من بين العوامل التي تأخذها إدارة حزب العدالة والتنمية بعين الاعتبار عند صياغة سياستها تجاه هذه المنطقة.

الأمور التي تصعّب سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط

تلعب تأثيرات النظام السياسي الإقليمي والعالمي أيضا دورا كبيرا في

صياغة سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. حيث أنه في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر الأمنية المتصاعدة في المنطقة من صعوبة إدارة سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على التعاون مع الشرق الأوسط، فإن الصراع المتزايد على الزعامة العالمية بين الغرب من ناحية والصين وروسيا من ناحية أخرى في الفترة نفسها خلق فرصاً لسياسة تركية إقليمية أكثر استقلالية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة التي يتعين عليها التركيز بشكل أكبر على الصين، قد قللت من ارتباطاتها المباشرة في الشرق الأوسط من خلال استراتيجيتها لتقليص النفقات قد أدى إلى تولي تركيا مزيدا من المسؤولية في المنطقة، فإن ابتعاد حكومات حزب العدالة والتنمية عن المحور الأوروبي وتحركها وفق مصالح شعبها خلال توليها تلك المسؤولية، قد أزعج العواصم الغربية لاسيما واشنطن. ونتيجة للقلق والانزعاج المذكور أعلاه، فإن سياسات الضغط التي تتبعها هذه البلدان ضد تركيا وتزداد شدة يوما بعد يوم، تعد واحدة من أكثر الأمور التي تزيد من صعوبة سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، فإن تركيا منزعجة كثيرا من صياغة الولايات المتحدة سياستها في سوريا على التعاون مع وحدات حماية الشعب / حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعتبر امتدادا لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في هذا البلد. ومن خلال هذه التوترات التي شهدها هذا الإطار، فقد شهدت العلاقات التركية الأمريكية واحدة من أسوأ الفترات في تاريخها.

تعتبر روسيا الفاعل العالمي الآخر الذي صعّب من سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط. جدير بالذكر أن روسيا تسعى لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط في إطار سياسة زيادة النفوذ التي يتبعها فلاديمير بوتين، ومن هذا المنطلق أدت السياسة الروسية التي تنتهجها في سوريا إلى وقوفها وجها لوجه أمام تركيا بشكل خطير. وعلى الرغم من عدم تضامنها مع أنقرة في الحرب ضد منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية، إلا أن روسيا التي تتبع سياسة تأخذ بعين الاعتبار حساسيات تركيا أكثر من الولايات المتحدة في هذا الصدد، قد تسببت بضغوط كبيرة على تركيا في مسألة اللاجئين التي تمثل مشكلة سورية أخرى حسّاسة بالنسبة لأنقرة. وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا التي دعمت هجمات نظام بشار الذي استهدف المدنيين بضربات جوية مكثفة، أحد الأسباب الرئيسية لتدفق موجات اللاجئين إلى تركيا، فإن هذه السياسة أدّت إلى وصول التوتر بين تركيا وروسيا إلى ذروته لاسيما في إدلب.

أدى تصاعد التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في مسألة أوكرانيا وازدياد الصراع العالمي على النفوذ بشكل عام إلى الحيلولة دون تجاوزهما حد معين في سوريا، مما سهّل على تركيا اتخاذ الخطوات المرجوة في قضيتي مكافحة الإرهاب واللاجئين. وسعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق هدفها بإخراج التنظيمات الإرهابية من المناطق الحدودية من خلال عمليات عسكرية بدأت بعملية درع الفرات وامتدت إلى عملية نبع السلام، وبذلك منعت تركيا موجات جديدة من اللاجئين من خلال زيادة وجودها العسكري في إدلب. وأثناء القيام بكل ذلك، كان العامل الأكثر أهمية الذي عزّز قوة حكومة حزب العدالة والتنمية هو زيادة قدرة وقوة تركيا بشكل كبير منذ بداية سنوات القرن الحادي والعشرين، بداية في المجال الاقتصادي ثم في المجال العسكري. حيث قامت تركيا بتقليل ارتباطها بالغرب في مجال الصناعات الدفاعية من خلال الإمكانيات الاقتصادية التي حققتها لاسيما في بداية القرن الحادي والعشرين، ووصلت إلى وضع يمكّنها من القيام بعمليات عسكرية بواسطة مركباتها الجوية المسلحة بدون طيار وطائرات الهليكوبتر المقاتلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطهير الجيش من الهياكل غير القانونية عقب فشل محاولة الانقلاب في 15 يوليو/تموز 2016، ساهم في أن تصبح تركيا دولة تتخذ قراراتها وتنفذ سياساتها الأمنية الخاصة بها بشكل أسرع.

التعاون وحقوق الإنسان والأمن

شهدت سياسة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط التي تأثرت بهذه العوامل الخارجية والداخلية، بروز قضايا التعاون والبعد الإنساني والأمن وفق ظروف تلك الفترة. وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أول مرة، فقد تم صياغة السياسة الخارجية مع التركيز على النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ خطوات مهمة نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في الفترة بين عامي 2002-2005, كما كان لسياسة تعزيز التعاون انعكاس على الشرق الأوسط. حيث انتهجت تركيا سياسة تطوير العلاقات مع دول الجوار مثل إيران والعراق وسوريا, إضافة إلى مصر ودول الخليج. وعلى وجه الخصوص تم تطوير العلاقات مع جيرانها في الشرق الأوسط من خلال مجالس التعاون رفيعة المستوى, وإلغاء التأشيرات والتعاون ضد الإرهاب. هذا الأمر تسبب في تعرض تركيا إلى انتقادات من "الحلفاء" الغربيين التقليديين بأنها "غيّرت محورها" وأدارت ظهرها للغرب وأصبحت سياستها الخارجية متجهة نحو "الشرق الأوسط". وذلك رغم أن حكومة حزب العدالة والتنمية تعمل على إيصال العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط المهملة منذ فترة طويلة إلى الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه, دون إدارة ظهرها للغرب. ونتيجة لكل هذه الخطوات, ارتفعت حصة دول الشرق الأوسط في إجمالي التجارة الخارجية لتركيا من 7.2 بالمائة في عام 2000 إلى 12.8 بالمائة في عام 2011, في الوقت الذي لا تزال حصة دول الاتحاد الأوروبي نحو 41 بالمائة في عام 2011. وهذا يؤكد بشكل واضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تدِر ظهرها للغرب, لكن الانتقادات استمرت في نفس الاتجاه.

كما تسبب تصويت تركيا والبرازيل ضد قرار عقوبات مجلس الأمن الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد إيران بسبب أنشطتها النووية في عام 2010، في ازدياد قلق واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية، ونظرا لقلقها من أن زعزعة استقرار إيران سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها وإلحاق الضرر بتركيا أيضا. وكان السبب في معارضة حكومة حزب العدالة والتنمية والبرازيل لقرار العقوبات المشددة هو أنهما قادا جهود الحل السلمي للمشكلة لكن هذه الجهود لم تلق صدى إيجابيا في الأوساط الغربية.

فضلت حكومة حزب العدالة والتنمية العمل بما يتماشى مع مصالح بلدها بدلا من اتباع المسار الذي رسمته الولايات المتحدة حول قضية إيران، وبنفس الشكل رفضت تركيا اتباع خط واشنطن فيما يتعلق بالهجمات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين، وعارضت إسرائيل العدوانية. وفي الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات التركية الإسرائيلية مع الأزمات التي شهدتها أزمة دافوس عام 2009 وهجوم سفينة مافي مرمرة عام 2010، تحركت اللوبيات الإسرائيلية في الدول الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة، واتخذت إجراءات للضغط على هذه الدول من أجل الضغط على حكومة حزب العدالة والتنمية. كما تسبب عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة مع اندلاع موجة الثورات العربية في تلك الفترة في مخاطر أمنية كبيرة لتركيا أيضا، مما أدى إلى بروز البعد الأمني في سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. في البداية اقترحت حكومة حزب العدالة والتنمية على سوريا أن يستجيب نظام بشار الأسد بشكل

إيجابي لمطالب الإصلاح التي تطلقها المعارضة، ودعمت مطالب المعارضة المعتدلة بالحرية والديمقراطية بعد أن اتجه نظام دمشق إلى العنف. ولكن التنظيمات الإرهابية مثل داعش ووحدات حماية الشعب التي أصبحت أقوى في ظل بيئة الفوضى التي تعيشها البلاد بدأت تشكل خطرا كبيرا على أمن تركيا، ما دعا الحكومة التركية إلى اتخاذ خطوات بتدخلات عسكرية ضد سوريا. وبعد القضاء على خطر داعش إلى حد كبير، حققت تركيا نجاحات كبيرة أيضا ضد وحدات حماية الشعب على الرغم من الدعم الأمريكي الصريح والروسي الجزئي إلى هذه المنظمة الإرهابية، وما زالت تركيا تواصل الكفاح من أجل إبعاد هذا التنظيم عن حدودها.

بعد أن ازدادت ثقة حكومات حزب العدالة والتنمية بنفسها من خلال القدرات الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة لتركيا، لم تمتنع عن التدخلات والارتباطات العسكرية من أجل حماية مصالح البلاد الأمنية والاقتصادية في ليبيا والعراق، كما فعلت في سوريا. وواصلت تركيا عملياتها عبر الحدود ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في العراق، كما عارضت تركيا بكل حزم الاستفتاء غير القانوني على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في عام 2017, وقالت إن هذه الخطوة ستزعزع استقرار العراق والمنطقة بأكملها. وفي الوقت نفسه, عارضت تركيا الأنشطة الدولية غير المشروعة في ليبيا للدول التي شكلت تحالفا ضد حقوق تركيا في شرق البحر المتوسط، وقامت بتوقيع اتفاقية بحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في العام 2019، ومن خلال هذه الاتفاقية أعلنت حدود مناطق الصلاحية البحرية الخاصة بها ودعمت الحكومة الشرعية في ليبيا.

كان الأمر الأكثر أهمية لحكومات حزب العدالة والتنمية في سياساتها تجاه الشرق الأوسط إلى جانب التعاون الاقتصادي، هو حماية القانون الدولي، لاسيما مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان. ودعمت حكومة حزب العدالة والتنمية حكومة الدوحة ضد الحصار غير القانوني الذي بدأ ضد قطر عام 2017 تحت قيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة, كما كانت تركيا من بين الذين عارضوا انقلاب 2013 ضد حكومة محمد مرسي المنتخبة ديمقراطيا في مصر. وانتقدت حكومة حزب العدالة والتنمية بشدة الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين، وأظهرت أنها تعطي الأولوية للسياسة الخارجية الإنسانية من خلال فتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين. وفي النتيجة، احتلت قضايا التعاون والأمن وحقوق الإنسان موقع الصدارة في نهج سياسات حكومات حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط، حيث تم صياغة هذه السياسة وفق عوامل داخلية وخارجية. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

كمال إينات: أكاديمي وباحث من تركيا، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة سقاريا.

سياسة حزب الحركة القومية التركي تجاه الشرق الأوسط: من الماضي حتى اليوم

زحل كاراكوش دورا

يولي حزب الحركة القومية خصوصية للعلاقات مع العالم التركي، ولكنه في الوقت نفسه يرسم إطارا للعلاقات مع الشرق الأوسط لا يتعارض مع أرض الواقع. وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي يبقي مساعي البحث عن الموارد والأسواق من أجل التنمية الاقتصادية على أجندة السياسة الخارجية، فإنه يهدف أيضا إلى حل المشكلات الأمنية من خلال فهم قائم على احترام سيادة دول المنطقة واستقرارها الإقليمي.

يعتبر حزب الحركة القومية (MHP) حزبا عريقا ويحتل مكانة مهمة في الحياة السياسية التركية منذ تأسيسه. ولم يقبل الحزب النهج الموجه نحو المصلحة البحتة للواقعية الكلاسيكية، بل تبنى موقفاً سياسياً عقلانياً ومثالياً من خلال مزج الواقعية والمثالية، حيث لا يغلب العقل والضمير على بعضهما البعض في السياسة، ويتم حماية المصالح والمُثل في نفس الوقت. ويركز حزب الحركة القومية على مفهوم القومية التي تجمع "الدولة" الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية، والمجتمع أي "الشعب" الذي يشكل الدولة القومية، ويؤسس رابطا قويا جدا بين هذا الثنائي. كما أن رؤية الحزب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، لا

يمكن أن تختلف عن رؤية أتاتورك للسياسة الخارجية التركية، ومجرد التفكير في الفصل بينهما أمر مستحيل من أساسه. وفي هذا السياق، من المهم أيضا دراسة نهج الشرق الأوسط بالنسبة لحزب الحركة القومية الذي يعد أحد الأحزاب السياسية المركزية في تركيا.

كيفية تصور حزب الحركة القومية للشرق الأوسط

يولي حزب الحركة القومية خصوصية للعلاقات مع العالم التركي، ولكنه في الوقت نفسه يرسم إطارا للعلاقات مع الشرق الأوسط لا يتعارض مع أرض الواقع. وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي يبقي مساعي البحث عن الموارد والأسواق من أجل التنمية الاقتصادية على أجندة السياسة الخارجية، فإنه يهدف أيضا إلى حل المشكلات الأمنية من خلال فهم قائم على احترام سيادة دول المنطقة واستقرارها الإقليمي. وعلى حد تعبير الرئيس المؤسس لحزب الحركة القومية، ألبارسلان توركيش، إن الحزب يتبنى شعار "... حرب بلا هوادة ضد التصنيف الإقليمي والطائفية وجميع أشكال الانفصال الأخرى". ولهذا السبب، يقف الحزب ضد المشاريع التي تنفذها الجهات الدولية من خلال تقديم الدعم المسلح لحزب العمال الكردستاني والمنظمات الإرهابية الأخرى، بهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي لدول المنطقة، لاسيما تركيا. وفي هذا الاتجاه، يؤيد الحزب حماية وتعزيز مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية والتجارية على أكبر مستوى ممكن، من خلال إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وما أكده رئيس حزب الحركة القومية د. دولت بهجلي في عام 1999، على المستوى الرمزي لرؤية السياسة الخارجية لتركيا للقرن الحادي والعشرين بعبارة "تركيا الدولة القائدة" يلخّص فهم السياسة الخارجية طويلة المدى لحزب الحركة القومية.

اكتسبت صراعات الهيمنة التي أفرزها النظام العالمي أحادي القطب بعد الحرب الباردة، زخما كبيرا على نطاق عالمي مع تأثير المنظمات الإرهابية التي بدأت تظهر كجهات فاعلة جديدة، وانتشرت وأدت هذه التطورات إلى انتقال بشري مكثف (هجرة غير نظامية وجماعية). ونتيجة لكل هذه التهديدات، بدأت العودة بشكل سريع إلى عصر الدول القومية والسياسات الموجهة نحو الأمن في القرن الحادي والعشرين، ولم تتعارض سياسات حزب الحركة القومية مع هذا الفهم منذ اليوم الأول، كما أن النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب الذي نشأ من عام 2021 يؤكد صحة هذا النهج.

وعندما ننظر إلى البيان الانتخابي لعام 1999 لحزب الحركة القومية الذي يعد شريكا في التحالف الداعم

للحكومة، يلفت انتباهنا عبارة، "... سياسة خارجية تتبنى العدل في المبادئ والمساواة السياسية والمصالح المتبادلة والقومية، وفعالة ووطنية تستمد قوتها من الشعب، ويتم تنفيذها في إطار أفق يهدف لزيادة قوة تركيا التي هي بالفعل قوية في منطقتها". وذلك كان واضحا في السياسة التي اتبعها حزب الحركة القومية في الفترة التي كان فيها شريكا في السلطة في مرحلة ما بعد اتفاقية أضنة الموقعة مع سوريا في العام 1998، حيث اعتمد الحزب سياسة مواصلة المكافحة الفعالة للمنظمات الإرهابية وفضل سياسة حذرة ومتوازنة وفي نفس الوقت شاملة وموجهة نحو التعاون والدخول في عمليات التطبيع مع دول الجوار. ومع اتفاقية أضنة، لم يتم تطبيع العلاقات بين البلدين فحسب، بل تحولت العلاقة أيضا إلى تعاون واسع النطاق وتحالف إقليمي.

وفي الوقت الذي كان هناك توازن في مسألة التعاون خلال وبعد تلك الفترة، فضّل حزب الحركة القومية اتباع سياسة مواصلة العقلانية والواقعية من خلال التركيز على القضايا الأمنية، بدلا من تجاهل المخاوف الأمنية لتركيا. ولو تابعنا التصريحات الصحفية لرئيس حزب الحركة القومية د. دولت بهجلي والكلمات التي ألقاها في اجتماعات الكتلة النيابية لحزبه في البرلمان منذ عام 2011، سيتبين لنا أنه حافظ على نفس الموقف من السياسة تجاه سوريا واللاجئين منذ اليوم الأول للحرب الأهلية. وسنرى أنه من جهة لفت الانتباه إلى وجود منظمة حزب الاتحاد الديمقراطي / وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني الإرهابي الذي بدأ ينتشر على حدودنا، والمشاريع التي تنفذها القوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة في هذه المنطقة ضد تركيا، ومن جهة أخرى اقترح إنشاء حزام أمني يمتد من قنديل إلى عفرين وتوطين اللاجئين والنازحين السوريين في هذه المنطقة الآمنة الخاضعة لسيطرة الجيش التركي. وشدد على ضرورة دعم السوريين الذين فتحنا لهم أبوابنا، وضرورة عدم استمرار هذا الوضع على المدى الطويل وحذّر من أن هذا الوضع لا ينبغي أن يتحول إلى "غزو صامت"، وأشار إلى ضرورة إعادة السوريين المتواجدين في بلادنا إلى وطنهم بشكل آمن في أسرع وقت ممكن.

بصمات حزب الحركة القومية في فترة تحالف الجمهور

يدرك حزب الحركة القومية أن الهجرة الجماعية غير المنظمة تعتبر من أهم مشاكل القرن الحادي والعشرين، لذلك كان الحزب منزعجا من أن تتحول هذه المسألة إلى مشكلة تهدد وحدة تركيا الوطنية، بسبب القرب الجغرافي من المناطق التي تعد مصدرا للأعداد الكبيرة من اللاجئين / النازحين. ولهذا السبب، يقدم الحزب دعما كاملا للسياسة المتبعة تجاه سوريا والتي اكتسبت بعدا جديدا من خلال التحول من سياسة "القوة الناعمة" إلى سياسة "القوة الذكية"، من خلال العمليات العسكرية التي تم تنفيذها منذ عام 2016 بهدف إنشاء منطقة آمنة والقضاء على مشكلة الإرهاب. ويرى حزب الحركة القومية أن العمليات العسكرية التي تنفذ ضد حزب العمال الكردستاني وامتداده من الجماعات الإرهابية، لاسيما في العراق وسوريا، ضرورية في هذا الصدد، وأن من الممكن طرد هذه المنظمات من المنطقة في إطار النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، كما يدعم الحزب السياسات في هذا الاتجاه لصالح تركيا من حيث الوحدة الوطنية والأمن القومي.

وأولى حزب الحركة القومية أهمية خاصة لالتزامات تركيا الدولية، حيث أوضح أيضا في بياناته الانتخابية منذ عام 1999 أنه لم يغير خطابه بشأن "... سياسة خارجية فعالة ونشطة ومستقرة من شأنها أن تتكيف مع تغيرات العالم والإقليمي المتغير، في إطار يرتبط ويحترم القانون الدولي ويولي أهمية للمواثيق والوفاء بالعهود". ويشار إلى أن الشرق الأوسط يضم دولا / شعوبا ذات أعلى دخل للفرد في العالم، وهناك أيضا دول ذات أقل دخل للفرد في العالم. ويجب أن تكون هناك خطوات لتشكيل مصالح اقتصادية مشتركة في هذه المنطقة التي يتزايد عدد سكانها بشكل سريع. وفي هذا السياق، يرى حزب الحركة القومية أنه من الصواب أن تقوم تركيا بأعمال في هذه المنطقة في نطاق واسع بدءا من الاستثمارات الصناعية المشتركة كثيفة العمالة وصولا إلى تصدير خدمة المقاولات (إضافة إلى جميع أشكال التجارة والتصدير).

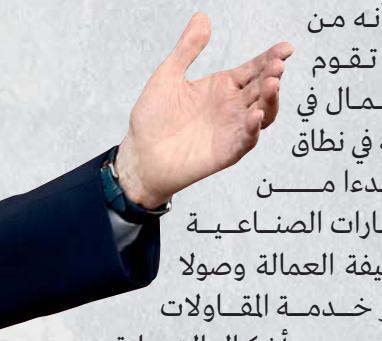

وفي مرحلة الثورات التي بدأت في تونس وتحولت إلى حراك شعبي واسع في مختلف المناطق العربية، أبدى حزب الحركة القومية موقفا معارضا لتنفيذ جميع المشاريع الأجنبية تجاه الشرق الأوسط من حيث المبدأ، وحافظ على موقفه المؤيد للتعاون مع دول الجوار في المنطقة. كما أن سياسة حزب الحركة القومية فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين ليست خارج هذا الإطار أو بعيدة عنه. ولطالما أراد حزب الحركة القومية تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية وإيران وإيصالها إلى أفضل مستوى، وفي الوقت نفسه كان مؤيدا لاستمرار علاقات تركيا مع إسرائيل بشكل سليم. وتبنى حزب الحركة القومية نهجا في القضية الفلسطينية تجاه الشرق الأوسط يدعو إلى تقديم الدعم الدبلوماسي على المنصات الدولية للقضايا العادلة والمشروعة لكل من الفلسطينيين والدول العربية، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تدهور العلاقات مع إسرائيل.

وعند النظر إلى محور السياسة الخارجية لحزب الحركة القومية في سياق التطورات الجارية في شرق البحر المتوسط، سنرى أنه يتحرك في نفس الاتجاه. وانطلاقا من فرضية أن المشاكل الإقليمية مع اليونان والقبارصة اليونانيين لا يمكن حلها بطريقة سليمة ومستدامة على المدى القصير، فإن حزب الحركة القومية يولي أهمية كبيرة للعلاقات القائمة على المصالح المشتركة، لاسيما مع إسرائيل ومصر. لأن الحقائق التي ظهرت في السنوات الأخيرة تؤكد أن هذه الدول ستتحول إلى حلفاء إقليميين لليونان والقبارصة اليونانيين، في حالة تدهور العلاقات معها بطريقة لا تقوم على المصالح الوطنية المشتركة. ووقف حزب الحركة القومية إلى جانب تأسيس علاقات مع مصر وإسرائيل بشكل مستقل عن بعضهما البعض وبطريقة تتوافق مع مصالح تركيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، يولي حزب الحركة القومية أهمية كبيرة لدور صانع اللعب التي تقوم به تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما يدعم الحزب بشكل كامل عملية "تطبيع العلاقات" التي بدأت مع ليبيا وتستمر مع مصر ومن المتوقع أن تتواصل مع سوريا.

ولم يخلط حزب الحركة القومية بين الاهتمامات السياسية الداخلية وأهداف السياسة الخارجية لتركيا، وظل ملتزما بإطار السياسة الخارجية الذي رسمه بوضوح منذ يوم تأسيسه، ولم يدّخر دعمه للسياسات في هذا الاتجاه حتى خلال وجوده في المعارضة. وبالنظر إلى أن عام 2016 كان نقطة تحوّل مهمة من حيث التغير في مسار السياسة الخارجية التركية، فلن يكون من الخطأ قول الادعاء التالي: إن حزب الحركة القومية تابع عن كثب السياسات والمواقف القائمة على المصلحة الوطنية والقضايا القومية التي تم تطويرها في المرحلة الجديدة التي بدأت بالقضاء على العناصر غير الوطنية داخل الدولة، ودفعت هذه التغيرات والتحولات حزب الحركة القومية إلى بدء تقديم الدعم الكامل للسياسة الخارجية. وفي هذه الفترة الجديدة التي تشبه إلى حد بعيد وتنسجم مع فهم السياسة الخارجية لحزب الحركة القومية، أظهر الحزب موقفا يتجاوز كونه حزبا سياسيا وتبنى مصالح الدولة من خلال نهجه الوطني، ووقف إلى جانب الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الاتجاه، ودعم وساهم في رسم السياسات العالمية المتمركزة حول الشرق الأوسط، في إطار قيادة تركيا. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

زحل كاراكوش دورا: أكاديمية وباحثة تركية، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أنقرة يلدريم بايزيد، حاليا هي نائب رئيس قسم تطوير الاستراتيجيات في البرلمان التركي.

سياسة حزب "الجيد" التركي İYİ Parti تجاه الشرق الأوسط

تامر خاشقجي

> نهج السياسة الخارجية القائمة على الدبلوماسية الذي اقترحه حزب "الجيد" في برنامجه الانتخابي، يدعي بأنه سيسمح لتركيا نظرياً بتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى والتركيز بشكل أكبر على المشاكل الداخلية للبلد.

تأسس حزب "الجيد" التركي (İYİ) من قبل ميرال أكشنار وفريقها الذين يمارسون حياتهم السياسية داخل الحركة اليمينية التي تعتبر تقليداً قويا في الحياة السياسية التركية، وأصبح الحزب لاعباً قوياً من خلال الدعم الاجتماعي الذي حصل عليه. وإضافة إلى ذلك فإن السياسات التي سيقوم بتطويرها الحزب الجيد من أجل مواجهة وحل المشاكل الداخلية والخارجية للبلاد، ستحدد هل سيحافظ الحزب على هذا الموقع ويصبح عضوا دائما على الساحة السياسية أم لا، حيث يعتبر الحزب تشكيلا جديداً نسبياً ضد أحزاب قوية وراسخة مثل حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب الحركة القومية (MHP) وحزب العدالة والتنمية (AKP). في هذا السياق، تحاول هذه المقالة، تقديم الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تطوير حزب "الجيد" فهما جديدا للسياسة الخارجية. وفي هذا النطاق، سيتم تبني الادعاء القائل بأن الحزب "الجيد" يقترح نهجاً حذرا للسياسة الخارجية. بعد ذلك، سيتم بحث كيفية تطبيق نهج السياسة الخارجية الحذرة هذه على المشاكل المهمة في منطقة الشرق الأوسط.

نهج السياسة الخارجية القائمة على أساس الدبلوماسية

كما هو معروف، عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، انتقد الاتجاه التقليدي الذي كانت متبعا في السياسة الخارجية لتركيا منذ سنوات عديدة بالابتعاد عما يجري في النظام الدولي، وقام حزب العدالة والتنمية بتغيير هذا النهج السلبي من خلال تطوير نهج سياسي لا يقف صامتا أمام الأحداث الجارية في المنطقة والعالم بل يكون استباقياً وفعالاً يتدخل بشكل مباشر في هذه الأحداث. وفي هذا الصدد، فإن حزب "الجيد" الذي ينتقد هذه السياسة الخارجية الاستباقية الفعالة، يؤكد في برنامجه على ضرورة العودة إلى الفهم التقليدي للسياسة الخارجية الذي كان يعمل به منذ السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية. وفي هذا السياق، أعلن حزب "الجيد" في برنامجه الانتخابي أنه سيتبع سياسة خارجية "تستند إلى القانون الدولي وفق مفهوم - السلام في الوطن، السلام في العالم- الذي أعلنه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، وسياسة رادعة ومتوازنة وسلمية وفعالة وذكية وحازمة ولها اعتبارها وموثوقة ومستقرة وواقعية، ولا تهدف فقط لحل المشاكل، بل لمنع الأزمات قبل وقوعها، وسياسة خارجية موجهة نحو الحصول على نتائج ومتعددة الأبعاد". وعندما يتم تقييم برنامج الحزب وخطاب القادة رفيعي المستوى في الحزب، فإن تركيز السياسة الخارجية للحزب سينصب على الجهد المبذول لإصلاح العلاقات المتدهورة للبلاد مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، يتم التأكيد على إعطاء الأولوية لحل المشاكل في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول حلف شمال الأطلسي الأخرى ودول الاتحاد الأوروبي، وسيتم إعادة توجيه السياسة الخارجية للبلاد نحو "الغرب" وتفعيل مكانة البلاد في النظام الدولي. بالإضافة إلى ذلك، هناك مقترحات للتحول في السياسة الخارجية للبلاد عبر حل الأزمات من خلال الوسائل الدبلوماسية مع الجهات الفاعلة الإقليمية التي تواجه تركيا مشاكل معها. وعلى الرغم من أن نهج السياسة الخارجية القائمة على الدبلوماسية الذي اقترحه حزب "الجيد" في برنامجه الانتخابي، يدعي بأنه سيسمح لتركيا نظرياً بتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى والتركيز بشكل أكبر على المشاكل الداخلية للبلد. إلا أن هناك بعض المعضلات في تنفيذه بشكل عمليا، كما اتضح من القضايا الإقليمية والعالمية الهامة

التي ظهرت في النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة. حتى أن زعيمة حزب "الجيد" ميرال أكشنار، انتقدت موقف تركيا الحذر تجاه روسيا فيما يتعلق بهجوم روسيا على أوكرانيا، وقالت إن على تركيا أن تكون "طرفا" مناهضا لروسيا. ولكن هذا الموقف يتناقض مع فهم السياسة الخارجية الحذرة والقائم على الدبلوماسية الذي يدعو إليه حزب "الجيد".

السياسة المتمحورة حول الدبلوماسية في المسألة السورية

تشكل أزمات مشاكل الشرق الأوسط النقطة المركزية في هذا الفهم العام للسياسة الخارجية القائم على الدبلوماسية. وفي هذا السياق، فإن القضية الأكثر تركيزا لمسؤولي حزب "الجيد" هي المسألة السورية. حيث يتبنى مسؤولي حزب "الجيد" فيما يتعلق بالحرب الأهلية في سوريا، وجهة نظر بضرورة احترام حقوق سوريا السيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وفي هذا الإطار، يرى حزب "الجيد" أن من الضروري إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية، بغض النظر عمن هو في النظام السوري. وإضافة إلى ذلك، يعارض حزب "الجيد" إحجام حكومة حزب العدالة والتنمية عن إقامة حوار مع نظام الأسد، حتى أن زعيم الحزب ميرال أكشنار أعلنت أنها تنوي الذهاب إلى سوريا ومقابلة الأسد إذا تم إعطاؤها الأذونات اللازمة. كما قالت أكشنار في دعوة وجهتها إلى حكومة حزب العدالة والتنمية، أن بإمكانها إجراء محادثات مع الرئيس السوري بشار الأسد بصفة ممثلة لتركيا، في حال تم تكليفها من الدولة. وعلى الرغم من عدم وجود منصب رسمي لها في الحكومة، إلا أن رغبة زعيمة الحزب الجيد في بدء مرحلة الحوار في العلاقات التركية السورية، يشير إلى تركيز الحزب الجيد على تبني أسلوب الدبلوماسية في السياسة الخارجية.

أظهر فهم السياسة الخارجية للحزب الجيد مشكلة أخرى إلى الواجهة في المسألة السورية، وهي تنظيمات حزب العمال الكردستاني / حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية التي توجد في شمال البلاد وتحاول استغلال الحرب الأهلية والحصول على حكم ذاتي عبر تشكيل كانتونات. ويتبنى المسؤولون في حزب "الجيد" نفس المخاوف الأمنية للحكومة الحالية بشأن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لهذه المنظمات الإرهابية ومساعي هذه المنظمات نحو تأسيس دولة لهم، وبالتالي يدعم المسؤولون انتقادات الحكومة التركية للإدارات الأمريكية التي تسلح تنظيمات حزب الاتحاد الديمقراطي / حزب العمال الكردستاني الإرهابية. وفي الوقت الذي يرى فيه مسؤولو الحزب الجيد أن العمليات التي تنفذها حكومة حزب العدالة والتنمية على الأراضي السورية ضرورية لمنع تأسيس هذه الدول، يلفتون الانتباه إلى أن مسألة حزب العمال الكردستاني / حزب الاتحاد الديمقراطي تخص الشؤون الداخلية لسوريا. ويقترح حزب "الجيد" معالجة هذه المشكلة من خلال إقامة الحكومة التركية الراهنة حوارا مع النظام السوري ودعمه لحل هذه "المسألة الداخلية"، بدلا من سياسة التدخل المباشر.

هناك مسألة أخرى أبرزها مسؤولو حزب "الجيد" فيما يتعلق بسوريا، وهي اللاجئون السوريون الذين هاجروا إلى تركيا هربا من الحرب الأهلية. جدير بالذكر أن الزيادة في عدد اللاجئين القادمين إلى تركيا من مناطق مختلفة من الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة ، لاسيما السوريين، والمشاكل التي يعاني منها هؤلاء اللاجئون في الاندماج مع المجتمع الذي يعيشون فيه، والغموض بشأن مستقبلهم، أدى إلى جعل مشكلة اللاجئين من أهم البنود على جدول أعمال السياسة الداخلية. وفي هذا السياق، أصدر الحزب الجيد وثيقة تحت عنوان "عقيدة الهجرة الوطنية" أعلن من خلالها بشكل صريح عن نوع السياسة التي سيتم اتباعها تجاه قضية اللاجئين. وبحسب الوثيقة، فإن أهم عوامل منع الهجرة الأجنبية المستمرة إلى تركيا، هي أولا وقبل كل شيء، يجب ضمان أمن الحدود، ومنع الدخول غير القانوني إلى البلاد، وإخراج جميع اللاجئين الحاليين من البلاد بحلول عام 2026 على أبعد تقدير، وتطوير العلاقات مع دول المصدر لمنع موجات هجرة جديدة. لذلك، يجب حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الناس إلى الهجرة، في مصدرها وإقامة تعاون على المستوى الدولي لتحقيق ذلك. ولهذا السبب، فإن الحزب الجيد فيما يتعلق بمسألة اللاجئين السوريين، يقترح بكل وضوح سياسة عودة اللاجئين إلى بلدانهم في أقرب وقت ممكن. ومن أجل تمهيد الطريق

لـهـذه السيـاسة، تـم اقتراح إيـجـاد وسيلة للتفاوض مع النظام السوري.

السياسة القائمة على القوة الصلبة في تنافسات شرق المتوسط

هـنـاك قضيـة أخـرى غير المسألـة السورية ركـز عـليـها مسؤولو حـزب "الـجـيـد" فـيـما يـتـعـلـق بـالسياسة الخارجية، وهي قضية شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث قال مسؤولو الـحـزب الـجـيـد الـذيـن يـدركـون أن المنطقة أصبحت حساسة للغاية من حيث المصالح القومية لتركيا، بسبب زيادة نـفـوذ الـيـونـان في المنـطـقـة من خـلال الـجـزر والـتـنـافس على الـغـاز الطبيعي في المنطقة، إن من الضروري على تـركـيـا أن تـنـتـهـج وتـتـبـع سياسة قوية مثل "الوطن الأزرق" تجاه هذه المنـطـقـة. وفي هـذا السيـاق، يـمـكـن الـقـول إن حـزب "الـجـيـد" يـدعـم السياسات التي تنتهجها الحكومة الحالية في المنطقة. كما أن الحرب الأهلـيـة في لـيـبـيـا مـدرجـة أيضا على أجـنـدة السياسة الخارجية للـحـزب الجيد، نظرا لارتباطها الوثيق بمسألة شرق البحر المتوسط. جدير بالذكر أن الحزب الجيد الذي كان له في البداية موقف سلبي تجاه تدخل تركيا في الحرب الأهلية في ليبيا، عاد وصوّت في البرلمان ضد مقترح حصول الجيش التركي على تصريح بتنفيذ عمليات عسكرية في ليبيا. ولكن حزب "الجيد" أيّد خـلال الـتـصويت البرلماني لـعـام 2022 لصالـح تـمـديـد فترة عـمـل الجيش في ليبيا، وهو يتبنى فكرة أن وجود تركيا في ليبيا سيعزز يدها في الـتـنـافس في شرق المتـوسط. ولـهـذا السبب، أجبرت الـتـطـورات في هـذا المجال حزب "الجيد" على التحوّل من الدبلوماسية إلى الفهم القائم على القوة الصلبة.

وفي النتيجة، يقترح حزب "الجيد" اتـبـاع سياسة خـارجـيـة أكثر حـذرا وقائمة على الدبلوماسية بشكل عام. وتـركـز هـذه السيـاسة الـخـارجـيـة الحذرة على سياسة الشرق الأوسط، لاسيـمـا على أساس المشاكـل الاجتماعية والأمنية التي نجمت عن الأزمة السورية. ويدعو حزب "الجيد" إلى حـل قضايـا حـزب الـعـمـال الـكـردستـاني / حـزب الاتـحـاد الديمقراطي واللاجئين السوريين من خـلال إقـامـة حـوار مـع الـحـكـومـة المركزية في سوريا. ولكن، هناك علامة استـفـهـام مـهـمـة وهي إلى أي مـدى يـتـوافـق هـذا الـفـهـم السياسي الـذي يبدو معقولا من الناحية النظرية، مع الحقائق والواقع في هذا الصدد. كما أن من غير المعروف ما إذا كان نظام الأسد الذي يبدو أنه الفائز في الحرب الأهلية وقام بتعزيز قوته في سوريا، سيـعـيـد قـبـول الـلاجئين السوريين بـمـن فـيـهـم المعـارضة إلى الـبـلاد، وتـحت أي ظـروف سيسمـح لـهـؤلاء الـلاجئين في حـال قـبـولـهـم. بالإضافة إلى ذلك، فإن السؤال المهم هو أن الأسد الـذي يـتـجـاهـل عـمـومـا مـخـاوف تـركـيـا بشأن الـعـنـاصر الإرهابية لحزب العمال الكردستاني / حـزب الاتـحـاد الـديـمـقـراطي، هـل سيتحرك جنبا إلى جنب مع تركيا ضد هذه العـناصر في المرحلة الجديدة. يبدو من الممكن أن تصبح كل هذه الأمـور، مـجـالات أزمـة في السيـاسة الخارجية الحذرة التي اقترحها حزب "الـجـيـد". وكـمـا رأيـنـا في مـثـال شرق البحر المتوسط وليبيا، فإن مسؤولي الـحـزب الـجـيـد يـدركـون أن الأزمـات الـتـي خـلـقـتـهـا المنـافسة المتـزايـدة في السياسات الإقليمية لا يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية فقط وأن من الممكن استخدام عناصر القوة الصلبة إذا لزم الأمر. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

تـامـر خـاشـقـجي: أكـاديـمي وبـاحث تركي، أستاذ مساعد دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة اسكيشهير عثمان غازي.

نهج حزب الشعب الجمهوري التركي تجاه الشرق الأوسط: من العزلة إلى البدائل الجديدة

مروة زورلو

عمل حزب الشعب الجمهوري الذي تولى السلطة إما بمفرده أو مع ائتلافات، على صياغة موقف تركيا تجاه التطورات في الشرق الأوسط. وبصفته الإرادة السياسية المؤسسة للجمهورية، كان ينظر إلى حزب الشعب الجمهوري الذي لعب دورا مهما في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، على أنه يسعى للنأي بنفسه عن العلاقات الإقليمية مع مرور الوقت.

كان لحزب الشعب الجمهوري CHP الذي يواصل ممارسة السياسة باعتباره حزب المعارضة الرئيس في تركيا، تأثير كبير على التوجه نحو مناطق الشرق الأوسط لأنه كان على رأس السلطة أثناء تأسيس الجمهورية التركية. لكنه كان بعيدا عن تلك المناطق بشكل عام طوال القرن العشرين. حيث قام حزب الشعب الجمهوري الذي حاول إنشاء إطار هوية له مختلفة عن دول الشرق الأوسط مع مرور الوقت، بعزل تركيا عن القضايا المتعلقة بمناطق الشرق الأوسط. ولكن بعد قيام الثورات العربية في العام 2011 وتأثيرها على المنطقة بأسرها, اتضح أنه لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع. ومع هذه الحقائق, بدأت تظهر في الأفق جهود حزب الشعب الجمهوري من أجل صياغة نهج جديد تجاه الشرق الأوسط. وظهرت هذه الجهود بشكل واضح في البيانات الانتخابية بعد عام 2011، وهو واضح أيضا في إطار مشروع منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط الذي يطرحها حزب الشعب الجمهوري.

من فترة العزلة إلى الربيع العربي

عمل حزب الشعب الجمهوري الذي تولى السلطة إما بمفرده أو مع ائتلافات، على صياغة موقف تركيا تجاه التطورات في الشرق الأوسط. وبصفته الإرادة السياسية المؤسسة للجمهورية، كان ينظر إلى حزب الشعب الجمهوري الذي لعب دورا مهما في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، على أنه يسعى للنأي بنفسه عن العلاقات الإقليمية مع مرور الوقت. وكان من أحد الأسباب الرئيسية لذلك يتعلق بمحاولة حزب الشعب الجمهوري لصياغة قيم ورموز هوية جديدة للبلاد. وفي الحقيقة، لم يتم تأسيس علاقات في مجالات مشتركة تتعلق بمجتمعات الشرق الأوسط في إطار رموز الهوية، خلال فترات طويلة. لأن حزب الشعب الجمهوري ابتعد عن دول الشرق الأوسط التي بدأت تبرز إلى

الواجهة بهوياتها العربية والإسلامية منذ بداية القرن العشرين بسبب نهج الهوية التي سعى لتأسيسها، كما أنه في إطار هويته الخاصة، صاغ هذا الحزب سياساته الخارجية في سياق القيم الغربية، مثل العلمانية. ورسم حزب الشعب الجمهوري لنفسه إطارا على أنه "يسار الوسط" ثم "اليسار الديمقراطي" لاسيما منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وأعطى الأولوية للتوجه نحو الغرب، وهذا أثر بشكل كبير فيما يتعلق بعدم توجه الحزب إلى الشرق الأوسط. وفي هذه المرحلة كان لبولنت أجاويد الذي برز كرئيس لحزب الشعب الجمهوري وكان شخصية نشطة في رسم سياسات الحزب، نظرة مختلفة تجاه منطقة الشرق الأوسط ودول العالم الثالث بشكل عام، وعمل على الحيلولة دون بناء علاقات مع هذه الدول.

وقبل التحوّل المذكور، كان من الواضح أن حزب الشعب الجمهوري لم يؤسس كحزب سياسي علاقة قوية مع قضايا الشرق الأوسط بعد ميثاق سعد آباد، الموقّع عام 1937 بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان. وكان السبب في انخراط الحزب في بعض العلاقات الشرق أوسطية في الفترة المذكورة هو كونه الحزب الحاكم في تلك الفترة. ولكن يمكن القول إن الحزب بدأ جهود تحول أكبر في عهد قيادة دنيز بايكال.

وفي العام 2010, بدأ يتضح أن حزب الشعب الجمهوري بقيادة كمال كيليتشدار أوغلو, بدأ العمل على إنشاء نهج مختلف تجاه الشرق الأوسط مقارنة بفترة العزلة. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الثورات العربية التي بدأت في عام 2011. لأن الانعكاسات الإقليمية للمرحلة كشفت حقيقة أنه لا يمكن عزل تركيا عن المنطقة. وفي هذا السياق, أكد كليتشدار أوغلو في عام 201، أن تركيا بحاجة إلى سياسات واقعية وجديدة في علاقاتها مع الشرق الأوسط. وكانت هذه المرة الأولى منذ فترة طويلة الذي يطرح فيها حزب الشعب الجمهوري رؤية ومشروع مدروسين بعناية تجاه منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا. وأكد رئيس الحزب على "أخوّة الحقوق"، وأن علاقة الأخوّة هذه يجب أن تنعكس على السياسات والأنظمة القانونية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. لهذا السبب، اقترح أن يكون المثقفون في الشرق الأوسط فاعلين ووسطاء، وبالتالي تأسيس تعاون وثيق وشامل. ومن أجل أن يصبح هذا التعاون منهجيا، لفت الانتباه إلى مشروع المنظمة الذي اقترحه باسم "بيت الشرق الأوسط"، لكن كان هناك نقاشات حول شمولية المشروع بسبب كون الفاعلين الذين سيؤسسون للتعاون هم المثقفون والفنانون والأكاديميون.

ونظرا لأن الثورات العربية في المنطقة جعلت من الضروري لحزب الشعب الجمهوري أن يطرح رؤية للشرق الأوسط، فجاءت فكرة أخرى إضافة لتأسيس بيت الشرق الأوسط وهي فكرة منظمة التعاون في البحر الأسود. وقام كيليتشدار أوغلو في الفترة الأولى للثورات العربية بتنظيم اجتماع على مأدبة إفطار مع منسوبي وسائل الإعلام من دول الشرق الأوسط، مما وفر مساحة لحزب الشعب الجمهوري للتعبير عن المشاريع المذكورة أعلاه. ومن خلال هذا الاجتماع، يمكننا القول إن كيليتشدار أوغلو اتخذ خطوة نحو إنشاء هوية جديدة لحزب الشعب الجمهوري. حيث وصف القرن العشرين بفترة جعلتك تنسى علاقات القرابة مع دول الشرق الأوسط، واقترح التذكير بهذه العلاقات وإعادة تأسيس العلاقات من جديد في سنوات القرن الحادي والعشرين. ولكن على الرغم من التركيز على العلاقات التاريخية وجهود حزب الشعب الجمهوري لخلق توجه أكثر شمولا للشرق الأوسط، إلّا أننا رأينا أن الجهود المبذولة لإقامة علاقات كانت تتخذ بحذر شديد.

جهود التقارب مع الشرق الأوسط: مشروع منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط

يمكن القول إن حزب الشعب الجمهوري أيّد مرحلة التحوّلات الديمقراطية التي نشأت مع الثورات العربية، وكان يعارض بشكل واضح التدخلات المباشرة أو الخارجية في هذه الثورات. ومن الواضح أن الخطوات التي تشير إلى أن حزب الشعب الجمهوري بدأ منذ عام 2011 في الابتعاد عن سياسة العزلة التي كان ينتهجها فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط, كانت خطوات بسبب الواقع والظروف الراهنة في المنطقة في تلك الفترة. وبعد ذلك, رأينا أن حزب الشعب الجمهوري صاغ نهجه تجاه الشرق الأوسط في مرحلة أصبح فيها التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لتركيا مسألة غير واضحة. حيث حاول حزب الشعب الجمهوري الذي أدرج أهداف سياسته الخارجية فيما يتعلق بالشرق الأوسط في بيانه الانتخابي لعام 2015، الكشف عن رغبته ورؤيته في اتخاذ خطوات ملموسة مع أول انتخابات عامة جرت بعد بداية الثورات العربية. وتبنى الحزب مقاربة "السلام في الوطن، السلام في العالم" كرؤية عامة للسياسة الخارجية، وأوضح أنه سيتبع سياسة خارجية منفتحة قائمة على القيم. وفي هذا السياق، ربط الحزب استمرار الاستقرار والسلام في المنطقة بتعزيز مفهوم الدولة القومية والهياكل العلمانية والمعاصرة والديمقراطية، وقد تم التأكيد على أن تركيا دولة نموذجية في الشرق الأوسط. وبالنسبة للصورة النموذجية، تم اقتراح دعم الالتزام بالقيم المعنية في كل من السياسة الداخلية والخارجية من خلال الإجراءات والأفعال. بالإضافة إلى ذلك، يتضح لنا من إجراءات الحزب أنه ليس طرفا في أي مجموعة في الصراعات العرقية والطائفية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تعرض الجهود المبذولة للحفاظ على مسافة متساوية من الجميع إلى انتقادات أحيانا، إلا أنه يمكن أيضا تفسير ذلك على أنه انعكاس جزئي للممارسات التي كانت متبعة في فترة العزلة.

حاول الحزب من خلال البيان الانتخابي لعام 2018 تقديم خطط عمل أكثر شمولًا حول الشرق الأوسط. وبينما كان التعامل مع ملف الشرق الأوسط حتى ذلك العام ضمن نطاق أمن تركيا مع المشكلة الفلسطينية والصراعات العرقية والطائفية تحت ضغط العوامل وقتها, تم أيضا تضمين العوامل السياسية المحلية في هذه الديناميكيات من خلال مشروع منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط في 2018. وبذلك اتضح أن مشاكل اللاجئين أضيفت إلى المخاوف الأمنية الناجمة عن التطورات في سوريا, وأن هناك مساعي لحل هذه المشاكل. وفي هذا السياق, سعى الحزب إلى حل العودة الآمنة للاجئين

السوريين في تركيا دون أن يصبحوا ضحايا، من خلال تبني رؤية الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في سوريا. أما فيما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، فإن حزب الشعب الجمهوري واصل دعم المبادرات التي تركز على حل بين الدولتين، كما كان يتحرك حتى هذه الفترة. كما تم لفت الانتباه إلى حماية وحدة أراضي العراق، مع التأكيد على إقامة علاقات متساوية مع المجموعات التي يتألف منها العراق والوقوف معها على على نفس المسافة. بالإضافة إلى ذلك، كان من الواضح أن الحزب يتعامل مع العلاقات مع العراق في سياق أمن الطاقة التركي. أما من ناحية أخرى، فقد تم تقييم إيران ومصر في سياق إعادة تطوير التعاون من خلال التذكير بالعلاقات التاريخية الإيجابية. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف، نرى أن الحزب ولاسيما رئيسه كيليتشدار أوغلو، قد سلّط الضوء منذ الانتخابات الرئاسية لعام 2018، على مشاريعه من أجل تأسيس منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط.

تعتبر منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط الذي تم تضمينها في بيان الدعوة للقرن الثاني الذي نشرها الحزب في عام 2020، المثال الأكثر وضوحا على جهود حزب الشعب الجمهوري لتعزيز سياسة خارجية قائمة على المنطقة القريبة. وتم تحديد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة وهم إيران والعراق وسوريا وتركيا. أما الهدف من منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط، فهو إرساء السلام والاستقرار والأمن في المنطقة على أساس التعاون المشترك.

وأهم دافع لهذه المنظمة الذي أعرب عنه الحزب، أن المشاريع السابقة التي كان هناك محاولات لتنفيذها في المنطقة ولكنها كانت مفروضة عليهم من أماكن مختلفة، لم تنجح في منطقة الشرق الأوسط حتى الآن. لهذا السبب، يتبنى الحزب فكرة أنه في حال كان هناك رغبة في تأسيس مشروع هنا، فيجب أن يكون الفاعلون المؤسسون من دول نفس المنطقة. وفي الوقت الذي يعتبر فيه الإرهاب وموجات الهجرة الجماعية من المشاكل الرئيسية في المنطقة، فإن تركيا هي الأكثر تضررا من هذه الأمور. وتم اعتبار أفغانستان وسوريا بأنهما الدولتان المصدرتان للهجرة فيما اعتبرت إيران والعراق دولتي عبور. ولهذا السبب، هناك أهمية للتعاون بين هذه الدول الأربع خلال مرحلة تأسيس منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق فإن منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط الذي لا تهدف لأن تصبح منظمة دفاعية أو أمنية، يمكن اعتبارها مساهمة في توفير منصة مناسبة من أجل إطلاق الحوار ومرحلة التعاون التي من شأنها أن تحتضن المشاكل الرئيسية في المنطقة والبلدان المتضررة من هذه المشاكل. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأربعة المستهدفة لأن تكون أعضاء مؤسسة، تعتبر خطوات أولية لمنظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط. كما تهدف إلى إشراك دول أخرى من المنطقة في منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط مع مرور الوقت، إضافة إلى الجهات الفاعلة العالمية الأخرى لاسيما الاتحاد الأوروبي، الذي تتأثر بالتطورات الجارية في الشرق الأوسط، وذلك من أجل تقديم الإسهامات في استقرار المنطقة. وبالتالي، يلفت الانتباه إلى ضرورة تناول منظمة السلام والتعاون في الشرق الأوسط على أنها ليس فقط آلية استقرار إقليمية ولكنها أيضا وسيلة استقرار عالمية.

وفي النتيجة، كان من الواضح بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري أن عزل نفسه عن قضايا الشرق الأوسط جاء نتيجة للتطورات التي حدثت لكنها تعني تجاهل حقيقة المنطقة. وفي هذا السياق، فإن حزب الشعب الجمهوري أثناء سعيه لصياغة نهج جديد تجاه الشرق الأوسط، حاول طرح رؤية تركز على السلام وتبتعد عن التدخلات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتدعم وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لدول المنطقة، وتولي أهمية للمبادرات الرامية إلى زيادة الازدهار في المنطقة، وتؤكد على ترجيح الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات، وتعتبر التعاون والتواصل ضروريين لنشر القيم العالمية في المنطقة. لكن وجود حزب الشعب الجمهوري في المعارضة الرئيسية منذ فترة طويلة، حال دون تمكنه من التنسيق في إنتاج وتعزيز ممارسات السياسة الخارجية. ولهذا السبب، نرى أن هناك حاجة إلى ممارسات مستقرة على الأرض وداخل الحزب، حتى يتمكن من اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحقيق الأهداف في هذا الصدد. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

مروة زورلو: باحثة من تركيا، تدرس الدكتوراه في جامعة إزمير كاتب تشلبي.

الانتخابات التركية المقبلة والديناميات الجديدة في المنطقة

زيد عبد الوهاب الأعظمي

تستحوذ الانتخابات التركية المقبلة على اهتمام إقليمي ودولي كبيرين، إذ تراقب العديد من الدول والفواعل عن كثب المشهد السياسي في تركيا وتأثيره المحتمل على مجمل التفاعلات والقضايا الإقليمية والدولية، لاسيما تلك التي تنشط فيها تركيا وتؤثر في مساراتها المحتملة.

تستعد تركيا لأهم عملية انتخابية منذ تأسيس الجمهورية قبل مئة عام، سيصوت الشعب فيها على منصب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، في ظل تنافس انتخابي واستقطاب سياسي حادين على الصعيد الداخلي، وفي ظل تفاعلات وتحولات إقليمية كانت ومازالت تركيا جزءً فاعلاً ومؤثراً في صناعتها.

تنحصر المنافسة على منصب رئيس الجمهورية بين الرئيس رجب طيب أردوغان مرشح تحالف الجمهور، وكليجدار أوغلو مرشح تحالف الأمة. ورغم التنافسية الواضحة ما بين

المُرشَحَين إلا أن أغلب استطلاعات الرأي ترجح فوز الرئيس أردوغان بمنصب رئيس الجمهورية لما يمتلكه من كاريزما القائد السياسي وخبرة المنافسة الانتخابية وحزمة الانجازات في مشاريع استراتيجية، وفاعلية في الأزمات الدولية والسياسة الخارجية. شهدت تركيا تحولات كبرى أعادت تشكيل هوية نظامها السياسي، وانتقلت من النظام البرلماني إلى الرئاسي، مع تبني مفهوم جديد للأمن القومي يرتكز على تحويل تركيا إلى قوة عسكرية قائمة بحد ذاتها، وتوسيع دورها العسكري الخارجي، وتطوير مفهوم المجال الحيوي والعمق الإستراتيجي، واستعادة الروابط التاريخية مع العالم التركي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

تمتلك حكومة العدالة والتنمية رؤية واضحة وتوجهات عملية للسياسة الخارجية التركية، أثمرت عن حضور فاعل ونشاط ملفت في أغلب الأزمات الإقليمية والدولية، دوليا يمكن أخذ أزمة الحرب الأوكرانية-الروسية ودور تركيا في لعب دور الوسيط في عقد "اتفاقية الحبوب" لمنع أزمة غذاء عالمية. أما إقليميا فيمكن الإشارة إلى دور تركيا الاستراتيجي في حسم المعارك لصالح حليفتها أذربيجان لاسترجاع إقليم قره باغ، وغيرها من الملفات الحيوية في ليبيا وسورية وضمن دائرة حلف شمال الأطلسي الناتو. في الوقت الذي لم تستطع المعارضة إعلان توجّهاتها تجاه عديد القضايا في السياسة الخارجية.

تستحوذ الانتخابات التركية المقبلة على اهتمام إقليمي ودولي كبيرين، إذ تراقب العديد من الدول والفواعل عن كثب المشهد السياسي في تركيا وتأثيره المحتمل على مجمل التفاعلات والقضايا الإقليمية والدولية، لاسيما تلك التي تنشط فيها تركيا وتؤثر في مساراتها المحتملة. فأغلب الدراسات التي ترجح فوز الرئيس أردوغان بولاية جديدة، ترى أن السياسة الخارجية التركية ستكون أكثر فاعلية وانغماسا في ملفات المحيطين الإقليمي والدولي باستمرار الرئيس أردوغان على رأس السلطة.

ستفرض التطورات الإقليمية ومستجداتها على أنقرة وعلى الحكومة القادمة بعيد الانتخابات، أن تكون أكثر فاعلية في السياسة الخارجية، لاسيما بعد المصالحة التركية مع كلٍ من مصر والإمارات والسعودية وتطبيع العلاقات بينهما على أعلى المستويات، كما سيضع الاتفاق السعودي-الإيراني في حال نجاحه قواعد أمنية جديدة للمنطقة ستكون لها تداعيات على المجال الحيوي التركي في كلٍ من العراق وسوريا.

تمثل نهضة الصناعات الحربية والدفاعية التركية مؤشرا على انتهاج أنقرة دورا استراتيجيا أكثر فاعلية في مجالها الحيوي وفي مجال حلف الناتو وكذلك في دائرة حلفائها الدوليين، مع استمرار حكومة العدالة والتنمية في السلطة، كما أن دخولها في سوق السلاح بصناعات الطائرات الحربية والمسيرة وحاملة الطائرات الاستراتيجية سيعزز من ميزة الاستقلال في القرار الدفاعي والأمني الذاتي كما خططت في وقت سابق.

ستنمو العلاقات الاقتصادية التركية مع مجالها الحيوي العربي والإقليمي، حيث إن العديد من الدول العربية شركاء تجاريون رئيسيون مع تركيا، ومن أهداف حكومة العدالة والتنمية في حال استمرارها بالسلطة تفعيل سقف التجارة الخارجية إلى تريليون دولار، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بسياسة خارجية نشطة وعلاقات دولية فاعلة تحقق بيئة الوصول إلى السقف الطموح في التجارة الخارجية.

تشكّلت السياسة الخارجية لتركيا من خلال الديناميكيات الإقليمية، فقد شهدت العلاقات التركية مع بعض النظم السياسية الإقليمية توترات وتقاطعات في ملفات متعددة، بسبب مواقف تركيا من قضايا عادلة كثورات الشعوب الطامحة للحرية والعدالة ومن حصار قطر والقضية الفلسطينية وأمن شرق المتوسط والحدود واستقلاليتها الطاقوية والأمنية وغيرها، أما الآن وبعد تطبيع العلاقات الإقليمية وتجاوز وتسوية الملفات الخلافية واستئناف التبادل التجاري والتعامل الاقتصادي، بدت أن هناك مصلحة إقليمية في تركيا قوية مستقرة وفاعلة، نظرًا إلى موقعها الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا ودورها التاريخي كقوة إقليمية، وقد يكون لأي تحولات كبيرة في سياسات تركيا الداخلية أو الخارجية عواقب على الأمن والاستقرار الإقليميَّين.

انشغلت السياسة الخارجية التركية خلال المرحلة الماضية بمحاربة الإرهاب وتأمين حدود تركيا مع ما يرتبط من ذلك بملفي سوريا والعراق، ومن المتوقع لها ان تبقى أولوية في أجندة السياسات الخارجية الجديدة. فبقاء حكومة العدالة والتنمية في سدة الحكم مجدداً يعني انّه لا تحوّلات جذرية ستجري في هذا الموضوع، بل على العكس، قد نشهد تسارعاً في هذا المسار على الأرجح. هناك نيّة للاستمرار في العملية العسكرية الموجهة ضد معاقل منظمة العمال الكردستاني في شمالي العراق، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتواجد ميليشيات قسد، وبي واي دي، الكردية في شمالي سوريا.

يمكن أن تكون للانتخابات التركية تداعيات على علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، فمن المرجّح أيضًا أن يكون للانتخابات تداعيات كبيرة على سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع الدول المجاورة، حيث سيشكّل نهج الحكومة الجديدة تجاه الديناميكيات الإقليمية، بما في ذلك سوريا وروسيا والاتحاد الأوروبي والخليج، دور تركيا في القضايا الإقليمية ونهجها العام تجاه الأمن الإقليمي. وقد يكون التحدي الأكبر الذي ستواجه تركيا بعد الانتخابات يتمثل في كيفية مقاربة العلاقة بين روسيا والغرب. حيث أدت علاقة العمل الوثيقة التي أقامها الرئيس أردوغان مع نظيره الروسي إلى تعاون جيوسياسي بين البلدين، بينما تسبب في تراجع علاقات تركيا مع الغرب.

لا تكمن أهمية الحفاظ على الاستقرار السياسي في تجنب دخول البلاد في سيناريو فوضى سياسية سيكون لها عواقب طويلة الأمد على النظام السياسي والوضع الاقتصادي الذي يمر بتحولات كبيرة، بل أيضا في تجنب فراغ خطير في الدور الخارجي لتركيا. القوة في الداخل تولد قوة في الخارج. وإن انتخابات مصيرية من هذا النوع تأتي في لحظة تحولات عالمية كبيرة. ■

زيد عبدالوهاب الأعظمي: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. خبير في مركز دراسات الشرق الأوسط أورسام.

موقف الولايات المتحدة من المبادرة الأممية الجديدة لحل الأزمة الليبية

عبد النور تومي

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا بوصفها همزة وصل بين جنوب البحر المتوسط ومنطقة الساحل الأفريقي، مما يجعل هذا البلد منطقة حيوية للأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية الجيو-سياسية والاقتصادية في الإطار العالمي، إضافة إلى أن ليبيا بلد نفطي هام في سوق الطاقة الدولية، كما تشكّل السواحل الليبية الجناح الجنوبي لحلف الناتو.

قدم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، السنغالي عبد الله باتيلي، مبادرة أممية جديدة لحل الأزمة الليبية، والاتفاق على قاعدة دستورية في هذه البلاد قبل يونيو/ حزيران 2023، لضمان إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري. هذه المبادرة تلقت ردة فعل داعمة واسعة من القوى الدولية والإقليمية، ومنهم الولايات المتحدة، التي حثت الفرقاء الليبيين نحو محاولة تغيير حالة الانسداد السياسي وعدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه البلاد منذ سقوط نظام القذافي في 2012. تعد مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا صعبة ومعقدة، سقط جراء تفاعلاتها سبعة ممثلين للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا قبله. كما أن حلّ موضوع إجلاء المقاتلين الأجانب من التراب الليبي، بات يتصدّر اهتمام المعنيين الفاعلين الليبيين ودول الجوار والقوى الدولية الغربية، مما

يعّد تحدّ كبيرا للجهات المتصارعة في الساحة، ورهاناً أممياً على أن يتم تحقيقه قبل سبتمبر/ أيلول القادم، في ظل المساعي الجدية للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، للخروج بحل للأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها ليبيا منذ أكثر من عقد.

أفادت بعض الدول الغربية بأنها تمكنت إلى حد كبير من إقناع دول الجوار بالجنوب الليبي باستقبال مواطنيها من المسلحين في ليبيا، وأن هناك دولًا غربية أعربت عن استعدادها لتوفير حوافز مادية لمساعدة المسلحين، وتأمين عودتهم إلى بلدانهم بالاتفاق مع حكومات دولهم الأصلية.

عُرفت العلاقات الليبية-الأمريكية عبر تاريخها بمساراتها العدائية، فبرغم بعد المسافة بين الولايات المتحدة وليبيا، وعدم وجود نقاط نزاع اقتصادي أو سياسي بين البلدين، إلا ان واشنطن لم تخفي اهتمامها الكبير بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط عموما وشواطئ دول المغرب العربي: الجزائر وتونس وليبيا بصفة خاصة. ومن أهم الشواهد التاريخية على ذلك حادثة خليج سرت في أغسطس/ آب 1981، التي قام خلالها طيران البحرية الأمريكية بإسقاط طائرتين من سلاح الجو الليبي في خضم نزاع أمريكي-ليبي اندلع بعد مطالبة ليبيا بسيادتها على مياهها الإقليمية في خليج سرت. هذه الحادثة كانت حلقة في سلسلة من حوادث الصدامات العسكرية المحدودة، والمواجهات المخابراتية، بين الولايات المتحدة وليبيا، طوال أعوام حكم القذافي.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا بوصفها همزة وصل بين جنوب البحر المتوسط ومنطقة الساحل الأفريقي، مما يجعل هذا البلد منطقة حيوية للأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية الجيو-سياسية والاقتصادية في الإطار العالمي، إضافة إلى أن ليبيا بلد نفطي هام في سوق الطاقة الدولية، كما تشكّل السواحل الليبية الجناح الجنوبي لحلف الناتو. إذ ترى واشنطن ومن خلال إستراتيجيتها الشاملة تجاه منطقة شمال أفريقيا أن عدم استقرار ليبيا سوف يعزّز انتشار الجماعات المسلحة المتطرفة في الجنوب الليبي، مما يجعلها إمتدادا لنشاط الجماعات المسلحة المتطرفة والعصابات المتاجرة بالبشر في ليبيا وفي نقاط التوتر الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي.

عرض الرئيس جو بايدن مؤخرا على الكونغرس الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا، ضمن ما أطلق عليها "الخطة العشرية لتعزيز الاستقرار في مناطق الصراعات في العالم". التي قال عنها السفير والمبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند خلال لقائه نائب المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني، بأن استراتيجية بلاده الجديدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار في ليبيا ستجلب التركيز والاهتمام للمناطق المهمشة تاريخياً في هذه البلاد.

وشدد المبعوث الأمريكي الخاص بليبيا على أن الدعم الأمريكي لمبادرة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الجديدة، يؤكد التزام الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب الشعب الليبي، ودعم التقدم نحو حكومة موحدة منتخبة ديمقراطيا يمكنها تقديم الخدمات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي في جميع المجالات. وفي هذا الإطار قام مدير وكالة الإستخبارات الأمريكيةCIA وليام بيرنز بزيارة العاصمة طرابلس، حيث التقى رئيس الحكومة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، واجتمع مع المشير المتقاعد خليفة حفتر بمدينة بنغازي في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ضاعفت واشنطن اهتمامها بليبيا في ظل التقلبات والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة التي تعيشها السياسة الدولية، وترى واشنطن أنه حان الوقت لتسوية الأزمة الليبية بدعمها لمبادرة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، السنغالي عبد الله باتيلي. وبالتالي تحرص واشنطن على مسار المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسامات بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فيما كانت آخر إنتخابات عرفها الناخب الليبي في عام 2014. والتى فاز بها التيار الإسلامي، مما دفع بالمشير المتقاعد خليفة حفتر أن ينقلب على الشرعية ويشن حربا ضد الحكومة الشرعية والبرلمان المنتخب بالعاصمة طرابلس، عندها دخلت ليبيا أزمة سياسية وأمنية، انقسم جرائها

الليبيون شرقا وغربا وجنوبا، وكادت أن تتحوّل ليبيا إلى دولة ميليشيات ودولة فاشلة، وهذا ما تخشاه دول الجوار، خاصة الجزائر التي تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف الليبية، وتعتبر الحل الشرعي الوحيد في ليبيا هو إجراء الانتخابات.

تحتاج ليبيا إلى جيش موحّد يسعى لحماية الحدود البرية والبحرية ومؤسسات قوية وشرطة، تحتكم إلى عقيدة عصرية في تسيرها أمور الدولة المدنية تحت قواعد الأمن والحفاظ على النظام العام وتحقيق سلامة وأمن المواطن، وتسهر على محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت الشواطئ الليبية بوابة الموت لمئات المغامرين تجاه الشواطئ الإيطالية والمالطية، مما فاقم الظاهرة التي أصبحت مسألة أمن قومي للدول الأوروبية وكذا لدول الجوار، لذلك تسعى إيطاليا ومالطا إلى إيجاد حل عاجل لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي قبل أن تكون مسألة أمن قومي تبقي مسألة إنسانية بامتياز.

لذا نجد التدخل الأمريكي الأخير في ليبيا يندرج تحت إطار حرب واشنطن على الإرهاب كونه محدد هام في سياسة واشنطن في المنطقة، موضوع الإرهاب هو أيضا مرتبط بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الأمنية والاجتماعية ليس على ليبيا فحسب بل حتى على الدول الجوار. تسعى واشنطن هذه المرة الى إنهاء النزاع والتوتر الدائم بين الفرقاء في ليبيا وفي منطقة الساحل الأفريقي عموما على ضوء الفراغ الأمني الذي تركته القوات الفرنسية بعد انسحابها من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، كما تبيّن أن قوات فاغنر الروسية هي التي ملأت هذا الفراغ الأمني، وتموضعت من خلال استراتيجية الـ"الخلاص" للوجود الروسي بالمنطقة.

من جانب أخر وعلى ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها الطاقوية على دول الإتحاد الأوروبي، تعد ليبيا المصدر الثاني في المنطقة مع الجزائر لتزويد أوروبا بالغاز تعويضا للغاز الروسي، حيث ترى واشنطن هذا المتغير الجيو-إقتصادي الحيوي عنصراً مضافاً لضرورة تحقيق الاستقرار الداخلي في ليبيا، ضمن الحملة الغربية الكبرى لمواجهة روسيا والصين.

لهذا تحث واشنطن الفرقاء الليبيين على الاستجابة للمبادرة الأممية الجديدة والذهاب إلى الانتخابات، وبذلك فهي أرسلت رسالة تطمأن الليبيين ودول المنطقة المعنية بالملف الليبي، والقوى العالمية المهتمة بالشأن الليبي، بأنه لن يكون هنالك تهميشاً لأي طرف في مسار تسوية الأزمة الليبية، ما دام الجميع يخضعون لقواعد اللعبة الديمقراطية، التي ستكون هي الفيصل في رسم حدود سيطرة القوى الليبية المتنافسة. علما أن كل من الصين وروسيا اللتان تلعبان دورا حيويا في النزاع الليبي، خاصة موسكو التي لها علاقات تاريخية وعميقة مع الليبيين، وهي الآن من كبار داعمي المشير المتقاعد حفتر. هذا النفوذ الروسي في ليبيا سيشكل بالضرورة خطرا على المصالح الأمريكية في ليبيا، رغم التهاب المشاعر المعادية لروسيا من قبل جزء كبير من الليبيين، بسبب تعامل موسكو مع الملف الليبي وانحيازها ومساندتها العسكرية للمشير المتقاعد حفتر بقوات فاغنر المرتزقة في الجهة الشرقية والجنوبية من البلاد. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.

تركمان كركوك وهواجس عودة التهديدات من جديد

سلجوق باجالان

في تطور جديد للمشهد الأمني في كركوك، تم اغتيال أحمد طاهر أحد رؤساء دائرة الحماية السابقين في الجبهة التركمانية العراقية في 3 مارس/آذار 2023، بتفجير عبوة ناسفة استهدف سيارته التي كانت متوقفة في منزله بجهاز تحكم عن بعد. تحوّلت الأذهان بعد هذا الحادث مرة أخرى نحو مسألة أمن تركمان كركوك.

أقر العراق دستوره الحالي في عام 2005، وقد أشارت المادة 140 منه، أن هنالك مناطق في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى تندرج ضمن توصيف المناطق (المتنازع على إدارتها) بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، جزء كبير من المناطق المشار إليها في المادة 140 هي في الأصل تسكنها أغلبية تركمانية. وبحسب ما ورد في المادة 140 من الدستور، كان لا بد من إعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإجراء تعداد سكاني واستفتاء في تلك المناطق، وكان لا بد من تطبيق هذه المادة قبل نهاية عام 2007. ولكن، على الرغم من كل الجهود وسياسة الأمر الواقع لحكومة إقليم كردستان العراق، إلا أنه لم يتم تطبيق المادة نتيجة لاعتراضات دول المنطقة. ولعبت الأحزاب السياسية الكردية الفعالة مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دورا رئيسياً في تشكيل حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. ونتيجة لضغوط هذه الأحزاب، تم إدراج المادة140 في برنامج حكومة السوداني، كما أن الأحزاب السياسية الكردية التي انسحبت من كركوك وغيرها من

المناطق المتنازع عليها جراء عملية إنفاذ القانون التي أطلقتها الحكومة المركزية في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2017, بتعليمات من رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي, ثم تم السماح لتلك الأحزاب الكردية بمزاولة نشاطها مرة أخرى في تلك المناطق. ويشار إلى أن الفترة بين عامي 2003-2017 قد شهدت تعرض التركمان في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها ذات التركيبة العرقية المختلطة التي تقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان, إلى جرائم قتل قيدت ضد مجهول وضغوطات نفسية وسياسات ترهيب واعتقالات دون قرارات قضائية. ولكن في الفترة التي استعادت فيها الحكومة المركزية سيطرتها على كركوك من 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 - 2 مارس/ آذار 2023 لم تشهد هذه المدينة ظاهرة الاغتيالات السياسية, باستثناء هجمات تنظيم داعش الإرهابي ومقتل مسؤول الجبهة التركمانية العراقية في منطقة "الحي العسكري" في كركوك علاء الدين الصالحي في يناير/ كانون الثاني 2018. في تطور جديد للمشهد الأمني في كركوك, تم اغتيال أحمد طاهر أحد رؤساء دائرة الحماية السابقين في الجبهة التركمانية العراقية في 3 مارس/آذار 2023, بتفجير عبوة ناسفة استهدف سيارته التي كانت متوقفة في منزله بجهاز تحكم عن بعد, تحوّلت الأذهان بعد هذا الحادث مرة أخرى نحو مسألة أمن تركمان كركوك. ويمكن القول إن هنالك حالياً ضعفاً أمنياً في كركوك, حيث يبعد منزل أحمد طاهر قرابة 600 متر عن مركز شرطة القورية و500 متر عن مديرية جهاز الأمن الوطني في كركوك.

تداعيات اغتيال أحمد طاهر

أثارت عملية اغتيال أحمد طاهر ردود أفعال كبيرة بين التركمان، حيث أصدر رئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران وعضو مجلس النواب عن الجبهة التركمانية العراقية أرشد الصالحي، بيانات إدانة واستنكار لما حدث. وصرّح توران أن طاهر أحد المسؤولين في الجبهة التركمانية العراقية تم استهدافه من قبل منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، وأنه وفق الاستخبارات العراقية كان هناك معلومات وردتهم بأن مقر ومنسوبي الجبهة التركمانية العراقية سيتعرضون إلى استهداف من هذه المنظمة. من جانبه، قال الصالحي في تصريح صحفي حول الموضوع، إن "المادة السابعة من الدستور العراقي تلزم الحكومة العراقية بعدم إيواء المنظمات الإرهابية التي تشكل خطرا على دول الجوار، داخل الأراضي العراقية. لقد التقيت مسؤولًا رفيع المستوى من

أجهزة الأمن العراقية قبل فترة وجيزة، وتم إبلاغنا بأن أفراد الجبهة التركمانية العراقية ومقرها الرئيسي سيتعرضون للهجوم من قبل منظمة حزب العمال الكردستاني".

يحمل الهجوم على منسوبي الجبهة التركمانية العراقية أكثر من رسالة. أحد هذه الرسائل، هي أن بعض الجهات السياسية في العراق تنظر إلى الجبهة التركمانية العراقية على أنها حزب قريب من تركيا. وبعد اغتيال طاهر كان هناك بعض الجهات العراقية التي وظفت تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية تانجو بيلغيتش للإساءة إلى الجبهة التركمانية. بالطبع لطالما تابعت تركيا عن كثب أمن وسلام تركمان العراق الذين يعدون أحد العناصر المؤسسة للعراق وتعتبرهم تركيا جسر صداقة مع العراق. ويمكن اعتبار محاولة تركيا حل المشاكل التي تواجه المجتمع التركماني الذي يعد مكونا مهماً في وحدة العراق، أمراً طبيعياً. لذلك، يمكن قراءة تصريحات بيلغيتش على أنها ضرورة أن يأخذ التركمان مكانهم الذي يستحقوه في النظام العراقي.

جدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني نفذ عمليات مماثلة ضد التركمان في محافظة السليمانية. حيث أن نجم الدين ولي عبد الله الموظف في رئاسة فرع الجبهة التركمانية العراقية في محافظة السليمانية التي تخضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان، أصيب بجروح خطيرة نتيجة انفجار قنبلة مزروعة في سيارته المتوقفة أمام منزله في 3 سبتمبر/ أيلول 2022. وعند النظر إلى عمليتي الاستهداف اللتين نفذا ضد طاهر وولي اللذين يعملان في كوادر الجبهة التركمانية العراقية، سنرى أن هناك أوجه تشابه بينهما. ولو أخذنا بعين الاعتبار توقيت العمليتين ضد كوادر الجبهة التركمانية العراقية، فيمكن أن نستنتج أن حزب العمال الكردستاني الذي تعرض منسوبوه إلى خسائر كبيرة في الأرواح في العمليات العسكرية التي شنتها تركيا ضده في نطاق مكافحة الإرهاب في شمال العراق، يريد إرسال رسالة إلى تركيا من خلال هذه تنفيذ هجمات ضد التركمان.

وقد يكون الهجوم على أحمد طاهر يحمل رسالة أخرى وهي للمجتمع العربي الذي يعيش في كركوك. لأن العرب الذين يعيشون في المنطقة عارضوا قرار رئيس الوزراء العراقي بإعادة مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني القديم في كركوك إلى الحزب مرة أخرى بعد أن كانت تستخدمه قيادة العمليات المشتركة هناك. وبهذا الهجوم ربما كان هناك هدف بإحداث اضطرابات بين المجتمعين العربي والكردي في كركوك من خلال إيصال رسالة مفادها أن أحداث الخطف والاغتيال ضد العرب التي كانت في كركوك قبل 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، يمكن لها أن تعود من جديد.

هنالك فقرة في برنامج حكومة السوداني تسمح باستئناف أنشطة الأحزاب السياسية الكردية في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى وديالى. وفي حال تطبيق هذه الفقرة الموجودة في برنامج الحكومة، ربما يتدهور الوضع الأمني والاستقرار في المناطق ذات التركيبة العرقية المختلطة.

فرضية التقارب التركماني-الكردي

من المعروف أن الأحزاب السياسية الكردية لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، أيضاً هي الأخرى منزعجة من وجود أنشطة لحزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان، وحتى أن المنطقة تشهد من وقت لآخر اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة الكردية البيشمركة وحزب العمال الكردستاني.

يمكن قراءة الزيارتين اللتين أجراهما بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني أحد الأحزاب السياسية الكردية البارزة في 9 يناير/ كانون الثاني 2023, والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي والعضو البرلماني للحزب الديمقراطي الكردستاني عن محافظة كركوك شاخوان عبد الله في 15 فبراير/ شباط 2023 إلى رئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران، على أنهما تقارب تركماني كردي وبداية لتطبيع العلاقات بين الجانبين. وانطلاقا من تصريحات السياسيين التركمان، ربما تكون المنظمة الإرهابية التي تقف وراء هذا الهجوم قد انزعجت من التقارب الكردي التركماني، ومن خلال هذا الهجوم ربما تريد زعزعة الأمن والسلام في كركوك، وإيصال رسالة لمنع الأحزاب السياسية الكردية من العودة لممارسة نشاطها في كركوك. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع احتمالية أن حزب العمال الكردستاني ربما شعر بالعزلة جراء تقارب التركمان مع الأحزاب السياسية الكردية لذلك قام باستهداف التركمان.

ولو أخذنا بعين الاعتبار العمليات التي نفذتها قوات الأمن التركية في شمال العراق في نطاق مكافحة الإرهاب، فربما أرادت المنظمة التي ضعفت مساحة تحركها ونشاطها جراء هذه العمليات أن ترد على تركيا من خلال جعل التركمان هدفا جديدا لها. يشار إلى أن مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعد الحزب البارز في إقليم كردستان العراق، صرحوا بأن لديهم علاقات جيدة مع تركيا. وانتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني وجود حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق وقيامه بتنفيذ هجمات ضد تركيا انطلاقا من الإقليم. ولو أخذنا بعين الاعتبار إقامة علاقات جيدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان، فلن يكون من الخطأ وضع احتمالية أن تكون عملية الاغتيال ضد التركمان تهدف إلى قطع هذه العلاقات. وانطلاقا من تصريحات المسؤولين التركمان، فمن اللافت للانتباه عدم تدخل قوات الأمن في المناطق التي يقع فيها مقر التنظيم على طريق كركوك - السليمانية. ومن المعروف أن حزب العمال الكردستاني له مقار في مناطق طق طق وكوي سانجاق وقره عنجير التابعة لمحافظة كركوك. كما أن الهجوم على طاهر هو مؤشر على أن التنظيم يتحرك بشكل مريح في كركوك. ويمكن القول إن التركمان يدفعون ثمن دفاعهم عن وحدة العراق. وإذا لم تتخذ قوات الأمن العراقية التدابير اللازمة لحماية التركمان الذي يعتبرون العنصر المؤسس للعراق، فإن الغموض وعدم الاستقرار على الصعيد الأمني قد ينتظر كركوك التي تمثل صورة مصغرة عن العراق.أعلنت العناصر الأمنية للجبهة التركمانية العراقية القبض على مواطن سوري بالقرب من مبنى الرئاسة العامة للجبهة التركمانية العراقية في 9 مارس/ آذار. وأشارت إلى أن الشخص المقبوض عليه كان يسأل المارة عن مقر الجبهة التركمانية العراقية. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الأمر قد يكون مرتبطا باغتيال أحمد طاهر، فربما يكون التنظيم قد أجرى تغييرا استراتيجيا من أجل تغيير اتجاه الضغوطات الممارسة عليه بعد الاغتيال، وإبعاد التهمة عن التنظيم. من ناحية أخرى، من الضروري عدم إهمال احتمالية أن يكون هذا الشخص السوري مرتبطا أيضا بوحدات حماية الشعب / حزب الاتحاد الديمقراطي / قوات سوريا الديمقراطية، وجميع هذه المنظمات هي الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني. جدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني يقوم بتجنيد عناصر من دول عديدة خارج العراق، لاسيما في سوريا.

لقي 13 شخصا مصرعهم في أعمال إرهابية واشتباكات وقعت بين العشائر في محافظة ديالى في الفترة بين 20 فبراير/ شباط و5 مارس/ آذار 2023. وعلى إثر هذه الأحداث أجرى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني زيارة الى محافظة ديالى في 8 مارس/ آذار، خشية تدهور الأوضاع الأمنية في المحافظة. ولكن عدم صدور أي تصريحات من قبل السلطات العراقية بشأن اغتيال طاهر هو أمر مثير للانتباه بالنسبة لأمن التركمان. إن هذا العمل الإرهابي يستهدف سلامة وأمن التركمان الذين يعتبرون أحد المكونات الرئيسة الثلاث في العراق بحسب الدستور، كما أن هذا الاغتيال يستهدف في الوقت نفسه استقرار العراق. كما أن الهجمات المستمرة على كوادر الجبهة التركمانية العراقية التي تعد الممثل السياسي لتركمان العراق، هي مؤشر على عدم اتخاذ أي خطوات من أجل حماية التركمان. ومن المهم في هذه المرحلة، أن يقوم التركمان بحماية أرواحهم ومناطقهم، واتخاذ الخطوات اللازمة مع الإدارة المركزية والإقليمية في العراق، من أجل إنشاء قوة عسكرية خاصة بالتركمان. ويمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تطلب من وحدات الأمن العراقية حماية أمن كوادرها ومقراتها.

من المقرر إجراء انتخابات محلية وتعداد عام للسكان في جميع أنحاء العراق. ويمكن أن تكون عملية اغتيال أحمد طاهر هي رسالة ترهيب للتركمان قبل الانتخات والتعداد السكاني. وفي هذه المرحلة، فإن التركمان يتعرضون للضغطوات من خلال استهداف الجبهة التركمانية العراقية التي تعتبر أكبر منظمة سياسية تركمانية. هذا الوضع قد يجعل كركوك وبالتالي يجعل العراق أكثر اضطرابا. ولهذا السبب، يمكن القول إن الحل القائم على التوافق المشترك في كركوك سيكون مفيدا بشكل كبير للتركمان وكركوك والعراق. ■

سلجوق باجالان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

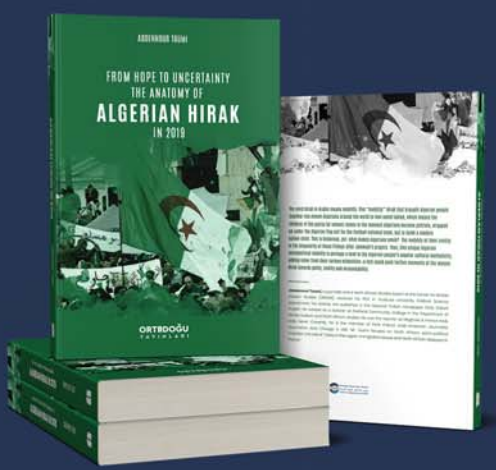

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط